

ممارسة أنشطة
الأعمال



ممارسة أنشطة الأعمال 2014

فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة
والمتوسطة الحجم

مقارنة أنظمة أنشطة الأعمال للشركات المحلية في 189 اقتصادا

الطبعة الحادية عشر

تقرير رئيسي خاص بالشركات لمجموعة البنك الدولي

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

هذا العمل من إعداد خبراء البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي لا يملك بالضرورة كل من مكونات المحتوى في هذه المطبوعة. ولذلك، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمثل استخدام محتوى هذه المطبوعة انتهاكاً لحقوق أطراف أخرى. ولا يتحمل سواك مخاطر المطالبة بتعويضات نتيجة لهذا الانتهاك.

ولا تشكّل النتائج ولا التفسيرات ولا الاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي أو مجلس مديريه التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات وغير ذلك من معلومات مبيّنة في أي خريطة في هذه المطبوعة حكماً من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

لا يوجد بهذه الوثيقة ما يشكل أو يعتبر قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة بشكل محدد وصريح.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب الإبداع 3.0 لغير الأغراض التجارية (CC BY 3.0) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0>. بموجب هذا الترخيص، يسمح لك بنسخ هذه المطبوعة وتوزيعها ونقلها وتعديلها، بما في ذلك للأغراض التجارية، وفقاً للشروط التالية:

النسب – يرجى أن تنسب هذه المطبوعة إلى: البنك الدولي. 2013. ممارسة أنشطة الأعمال 2014؛ فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واشنطن العاصمة؛ مجموعة البنك الدولي. DOI: 10.1596/978-0-8213-9984-2. الترخيص: ترخيص نسب العمل CC BY 3.0.

الترجمة – إذا قمت بترجمة هذه المطبوعة، يرجى إضافة بيان عدم المسؤولية التالي إلى جانب النسب: هذه الترجمة ليست من إعداد البنك الدولي، ويجب ألا تعتبر ترجمة رسمية من البنك الدولي. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عما يرد في هذه الترجمة من محتوى أو أخطاء.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: مجموعة البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

يمكن شراء نسخ إضافية لجميع الأعداد الأحد عشر لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال عبر الموقع التالي: www.doingbusiness.org.

ISBN (النسخة الورقية): 978-0-8213-9984-2

ISBN (النسخة الإلكترونية): 978-0-8213-9983-5

DOI: 10.1596/978-0-8213-9984-2

تصميم الغلاف: The Word Express



ممارسة أنشطة الأعمال 2014

فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة
والمتوسطة الحجم

مقارنة أنظمة أنشطة الأعمال للشركات المحلية في 189 اقتصادا

تقرير رئيسي خاص بالشركات لمجموعة البنك الدولي

موارد على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال



مكتبة القوانين

مجموعة إلكترونية من القوانين وأنظمة أنشطة الأعمال المتعلقة بقضايا أنشطة الأعمال والمساواة بين الجنسين

<http://www.doingbusiness.org/law-library>
<http://wbl.worldbank.org>

المساهمون في التقرير

أكثر من 10,200 خبير في 189 اقتصادا شاركوا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/contributors/doing-business>

بيانات عن ريادة الأعمال

بيانات عن كثافة الشركات (عدد الشركات المسجلة حديثا لكل 1000 شخص في سن العمل) في 139 اقتصادا
<http://www.doingbusiness.org/data/exploretopics/entrepreneurship>

مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء

مقارنة البيانات في 189 اقتصادا من حيث الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء في الممارسة التنظيمية
<http://www.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier>

معلومات عن الممارسات الجيدة

تظهر أين تم تبني الكثير من الممارسات الجيدة التي حددها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/data/good-practice>

تطبيق ممارسة أنشطة الأعمال على

iPhone

يقدم تطبيق ممارسة أنشطة الأعمال في لمحة التقرير كاملا، والترتيبات والملاحم البارزة من كل مؤشر لأجهزة iPhone و iPad و iPod touch.
<http://www.doingbusiness.org/special-features/iphone>

السمات الراهنة

أخبار عن مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org>

الترتيبات

كيفية ترتيب الاقتصادات – من 1 إلى 189
<http://www.doingbusiness.org/rankings>

البيانات

جميع البيانات عن الاقتصادات وعددها 189 – الترتيبات حسب الموضوع، قيم المؤشرات، قوائم الإجراءات التنظيمية والتفاصيل التابعة للمؤشرات
<http://www.doingbusiness.org/data>

التقارير

للاطلاع على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال وكذلك التقارير المحلية والإقليمية، ودراسات الحالة الإصلاحية، والمواجز الاقتصادية والإقليمية المحددة
<http://www.doingbusiness.org/reports>

المنهجية

المنهجيات والدراسات البحثية التي يقوم عليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/methodology>

البحوث

ملخصات الدراسات المعنية بموضوعات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وما يتصل بها من قضايا السياسات
<http://www.doingbusiness.org/research>

إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال

ملخص موجز لإصلاحات أنظمة أنشطة الأعمال التي وردت في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، وقوائم الإصلاحات منذ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008 وأداة محاكاة ترتيب الاقتصادات
<http://www.doingbusiness.org/reforms>

بيانات تاريخية

مجموعات بيانات محددة منذ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004
<http://www.doingbusiness.org/custom-query>

جدول المحتويات

تمهيد	v
عرض عام	1
معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: القياس من أجل تحديد الأثر	20

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 هو العدد الحادي عشر في سلسلة من التقارير السنوية المعنية بتقسي أنظمة أنشطة الأعمال التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها. ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمية لأنظمة أنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية والتي يمكن مقارنتها عبر 189 اقتصاداً – من أفغانستان إلى زيمبابوي – وعبر الوقت.

ويتضمن التقرير أنظمة أنشطة الأعمال التي تؤثر على 11 مجالاً في حياة مؤسسة الأعمال، هي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، وتوظيف العمال. ولم يتم إدراج البيانات الخاصة بتوظيف العمال ضمن ترتيب هذا العام من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

والبيانات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 هي بيانات حديثة حتى 1 يونيو/حزيران 2013. وتستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواتج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات الناجحة في مجال أنظمة أنشطة الأعمال، أين نجحت وأسباب هذا النجاح.

وقد أثار انبهارنا رؤية تقارب عالمي باتجاه الممارسات الجيدة في أنظمة أنشطة الأعمال. وتظهر البيانات أن الاقتصادات في جميع مناطق العالم وعلى كافة مستويات الدخل حققت قفزات كبيرة في تحسين نوعية القواعد الداعمة لنشاط القطاع الخاص. وكانت نتائج العام الحالي أكثر تشجيعاً، فقد حسّنت الاقتصادات المنخفضة الدخل أنظمة أنشطة الأعمال الخاصة بها بمعدل يزيد مرتين مقارنة بالاقتصادات المرتفعة الدخل.

وتساند هذه التطورات تحقيق الهدفين التوأمن لمجموعة البنك الدولي وهما إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. فعن طريق توفير رؤى مفيدة عن الممارسات الجيدة حول العالم في أنظمة أنشطة الأعمال، يساعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على حشد صانعي السياسات لتخفيض تكلفة الإجراءات الحكومية والحد من مدى تعقيدها، ولتحسين نوعية المؤسسات. ويخدم هذا التغيير أكثر ما يخدم الفئات المحرومة، حيث يدخل عدد أكبر من الشركات إلى القطاع الرسمي وتتاح لرواد الأعمال فرصاً أكبر لتنمية شركاتهم وتوفير فرص عمل منتجة، والعمال هم أكثر عرضة للتنمّع بفوائد أنظمة مثل الحماية الاجتماعية وأنظمة السلامة.

ونرحب بتلقي تقييمكم على موقع التقرير (<http://www.doingbusiness.org>) والانضمام إلى النقاش الذي يجري ونحن نصوغ المشروع في السنوات المقبلة، كي نجعله آلية أكثر فاعلية لتحسين أنظمة أنشطة الأعمال.

مع خالص التقدير،



سري مولباني إندراواتي
مدير عام
مجموعة البنك الدولي

بإمكان القطاع الخاص المزدهر – بدخول شركات جديدة إلى السوق، وخلق فرص عمل، وتطوير منتجات مبتكرة – أن يسهم في زيادة الرخاء في المجتمع. وتلعب الحكومات دوراً حاسماً في مساندة نظام ديناميكي لبيئة الشركات. فهي تضع القواعد التي تحدد وتوضح حقوق الملكية، وتحد من تكلفة تسوية النزاعات، وتزيد من القدرة على توقع المعاملات الاقتصادية. وبدون قواعد جيدة يتم إنفاذها على الجميع بدون تمييز، يواجه رواد الأعمال وقتاً عصيباً لبدء النشاط التجاري وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمثل محركات النمو وتوفير فرص العمل في معظم اقتصادات العالم.

وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 هو العدد الحادي عشر من سلسلة من التقارير السنوية التي تقارن بين الأنظمة التي تؤثر على شركات القطاع الخاص وبخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم منها. ويعرض التقرير مؤشرات كمية في 11 مجالاً من مجالات أنظمة أنشطة الأعمال في 189 اقتصاداً. وأضيفت أربعة اقتصادات هذا العام هي ليبيا وميانمار وسان مارينو وجنوب السودان. وبيانات التقرير حالية اعتباراً من يونيو/حزيران 2013.

ويهدف مشروع تقارير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توفير مجموعة من المعارف التي تعجّل من وتيرة الإصلاحات وتساعد على تحسين نوعية القواعد الداعمة لأنشطة القطاع الخاص. ولهذا الأمر أهمية لأنه في اقتصاد عالمي يتسم بالتغيير والتحول الدائمين، هناك فارق مؤثر بين أن تكون القواعد معقولة أو مرهقة على نحو مفرط؛ أن تخلق حوافز مناوئة أو تساعد على توفير فرص متكافئة؛ أن تحافظ على الشفافية وتشجع على المنافسة العادلة. ويعدّ توفير أداة تسمح لاقتصادات العالم برصد التقدم المحرز عبر السنين وبالمقارنة مع بعضها البعض في صقل القواعد الأساسية لخلق بيئة أعمال جيدة أمراً حيويًا للعالم أكثر رخاء مع فرص متزايدة للجميع.

وهو ما يحد من احتمال شراء المستثمرين حصة أقلية في أي شركة.

وبالمثل فإن الدائنين بحاجة إلى ضمانات بأنهم سيستعيدون ما يدفعونه من قروض. وتلعب المعلومات عن المقترضين المحتملين والحقوق القانونية الراسخة للدائنين دورا مهما في توفير تلك الضمانات. بيد أن المؤسسات التي توفر هذه الضمانات ليست قائمة في جميع الاقتصادات وعددها 189 اقتصاداً؛ 35 اقتصادا ليس لديها مكتب أو سجل ائتمان يقدم معلومات عن المقترضين، ويفتقر 124 اقتصادا لسجل حديث للرهون حيث يستطيع الدائن أن يتحقق من أن أصولا منقولة معينة ليست مرهونة لطرف آخر. وإذا انتهى الأمر — على الرغم من كل الجهود — بإعسار الشركة، فمن المهم وجود مؤسسات تتيح للدائنين استرداد قروضهم. وفي المتوسط حول العالم، لا يسترد الدائنون أكثر من 35% من القروض الأصلية في حالة الإفلاس حسب ما توصل إليه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وفي كثير من أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، تظهر بيانات التقرير وجود تقدم ملموس في إلغاء بعض أكبر العقبات البيروقراطية أمام نشاط القطاع الخاص. لكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مازالت عرضة لأنظمة مرهقة وقواعد غامضة تطبق تطبيقا متفاوتا وتفرض حالة من انعدام الكفاءة على قطاع مؤسسات الأعمال. ويعوق ذلك القدرة التنافسية العامة للاقتصادات وقدرتها على توفير فرص عمل.

ما الذي يقيسه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وما الاقتصادات التي تؤدي أداء جيدا؟

من خلال مؤشرات، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ("التقرير") يقيس ويتتبع التغيرات في

إن التنظيم أمر واقع منذ بدء حياة الشركة إلى نهايتها (راجع الشكل 1.1). وقد يكون تفحصها معقدا ومكلفا. ففي المتوسط حول العالم، يستغرق بدء النشاط التجاري سبعة إجراءات و25 يوما وتكلف الرسوم 32% من نصيب الفرد من الدخل. وفي حين أن الأمر يستغرق إجراءً واحدا فقط ونصف يوم وبدون رسوم تقريبا في نيوزيلندا، يجب أن يقضي رائد الأعمال 208 أيام في سورينام و144 يوما في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

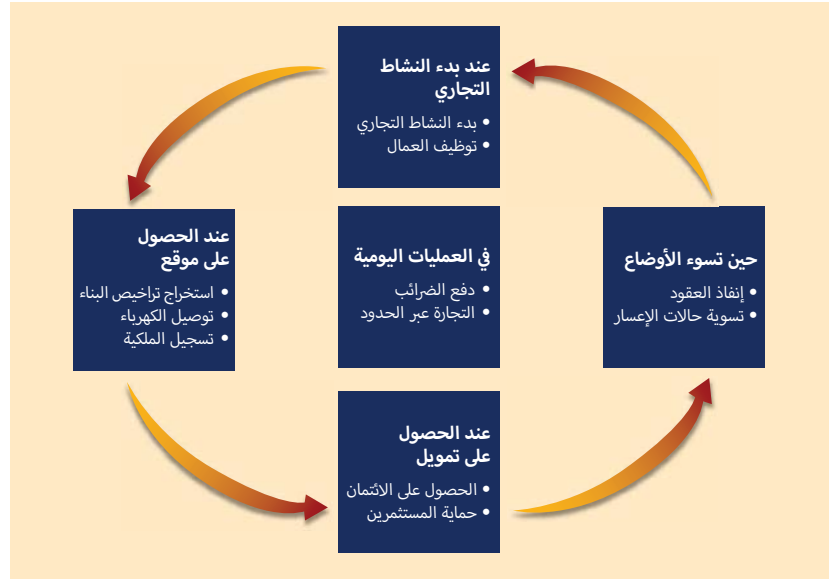
وهذا هو مجرد قمة جبل الجليد. فتخيل ما يجب أن تمر الشركة الجديدة عبره لاستكمال إجراءات أخرى في المستوى المتوسط من الوقت والجهد المطلوب حول العالم. وقد يستغرق إعداد وتجهيز وصاد الضرائب السنوية المستحقة على الشركة 268 ساعة أخرى من وقت موظفيها. ويمكن أن يتطلب تصدير شحنة واحدة فقط من منتجاتها النهائية 6 مستندات ويستغرق 22 يوما وأكثر من 1500 دولار أميركي. وإذا احتاجت الشركة إلى مخزن بسيط، فقد يتطلب الحصول على هذه المنشأة جاهزة للعمل 26 إجراء و331 يوما آخر، لشراء الأرض وتسجيل الملكية وبناء المخزن وتوصيل الكهرباء وغيرها من توصيلات المرافق. وبعد حل كل هذه الرسميات المبدئية، فإذا دخلت الشركة في نزاع قانوني مع أحد الموردين أو العملاء، فإن تسوية النزاع قد يعني البقاء في المحكمة 622 يوما بتكلفة قد تصل إلى 35% من قيمة المطالبة.

وستحتاج الشركة إلى التمويل، سواء من المساهمين أو من الدائنين، للتشغيل والتوسع. ويكون جمع الأموال من سوق رأس المال أكثر يسرا وأقل تكلفة حين يشعر المساهمون الذين يشكلون الأقلية بالحماية من معاملات كبار المساهمين الموجهة لصالحهم. ويمكن أن تشكل قواعد جيدة لحوكمة الشركات هذا النوع من الحماية. لكن من بين 189 اقتصادا يعطيها التقرير، ما زال لدى 46 اقتصادا شروط محدودة لغاية الإفصاح عن تضارب المصالح من قبل كبار المساهمين، هذا إن وجدت في الأساس. ومن شأن هذا تقويض الثقة في النظام،



- في السنة 2012/13 نفذ 114 اقتصادا 238 إصلاحا تنظيميا مما سهّل من ممارسة أنشطة الأعمال، وذلك بزيادة 18 في المائة عن الإصلاحات التي طبقت السنة الماضية.
- إذا طبقت مختلف اقتصادات العالم أفضل الممارسات في الإجراءات التنظيمية لبدء النشاط التجاري، سينخفض عدد الأيام التي يقضيها رواد الأعمال في استيفاء شروط بيروقراطية 45.4 مليون يوم كل سنة.
- أوكرانيا ورواندا والاتحاد الروسي والبلين وكوسوفو من بين الاقتصادات الأكثر تحسنا في السنة 2012/13 في مجالات يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.
- الإصلاحات الهادفة إلى الحد من مدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها مازالت هي الأكثر شيوعا. أقل من ثلث الإصلاحات المسجلة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عن السنة 2012/13، ومنذ عام 2009 تركزت على تدعيم المؤسسات القانونية.
- تضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 9 من بين الاقتصادات العشرين الأكثر تضييقا للفجوة مع الحد الأعلى للأداء التنظيمي منذ عام 2009. الاقتصادات المنخفضة الدخل ضيقت هذه الفجوة بمعدل يزيد مرتين عما قامت به الاقتصادات المرتفعة الدخل.
- والاقتصادات التي قامت بتحسينات في مجالات يغطيها التقرير أكثر احتمالا في المتوسط من غيرها في تنفيذ إصلاحات في مجالات أخرى، مثل الحوكمة، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين.
- الاقتصادات التي تؤدي أداء جيدا على مؤشرات التقرير ليس لديها بالضرورة حكومات أصغر.

الشكل 1.1 الأنظمة، كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، تؤثر على الشركات طوال دورة حياتها



المعنية. وتعطي مؤشرات أخرى، مثل المؤشرات التي تتعامل مع تراخيص البناء، أقل تقديرات للاقتصادات التي تفتقر للإجراءات الحكومية في المجال الخاضع للقياس أو التي لا تطبق أنظمتها (تعتبر اقتصادات "بدون ممارسة") فتعاقبها للافتقار للأنظمة الملائمة.

ولذلك فالإقتصادات التي تحتل أعلى المراكز من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ليست هي الاقتصادات التي لا تتوفر فيها أنظمة، بل هي الاقتصادات التي تمكنت حكوماتها من خلق بيئة تنظيمية تسهل التفاعلات في السوق التجارية وتحمي الصالح العام بدون أن تعوق بلا مبرر تنمية القطاع الخاص، وهي - بعبارة أخرى - بيئة تنظيمية تضم مؤسسات قوية وتكلفة متدنية للمعاملات (الجدول 1.1). ولدى جميع هذه الاقتصادات قطاع خاص متطور وبيئة تنظيمية فعالة بشكل معقول ما يتيح تحقيق توازن مقبول بين الحماية التي توفرها القواعد الجيدة وضرورة وجود قطاع خاص بدون عوائق تخلقها أنظمة مرهقة بإفراط.

أين تكون الفجوة التنظيمية أوسع؟

لاستكمال الترتيب الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، قدّم تقرير 2012 مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء وهو مقياس مطلق للكفاءة التنظيمية للأعمال. ويساعد هذا المقياس في تقييم مدى تحسّن البيئة التنظيمية لرواد الأعمال المحليين تقييماً مطلقاً على مدى الزمن بإظهار مدى ابتعاد كل اقتصاد عن الحد الأعلى للأداء، الذي يعرض أفضل أداء سجل لأي اقتصاد يحتل ترتيبات على كل من مؤشرات التقرير منذ عام 2003 أو السنة التي جمعت فيها لأول مرة البيانات الخاصة بالمؤشر. ولأن مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء هو مقياس مطلق، يمكن استخدامه لأغراض المقارنة على مر الزمن. ويحتل المقياس نطاقاً من صفر إلى 100 حيث 100 هو الحد الأعلى للأداء. ويشير الترتيب المرتفع إلى بيئة تنظيمية أكثر كفاءة ومؤسسات قانونية أشد قوة (للاطلاع على شرح مفصل للمنهجية، راجع الفصل الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ومدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء).

ويظهر التحليل المستند إلى مقياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء أنه في المتوسط في جميع

العنصرين: عبر مؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية ذات الصلة بتنظيم مؤسسات الأعمال وعبر مؤشرات تتعلق بمدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها. وتقيس المؤشرات في المجموعة الأولى مدى قوة الإطار القانوني والتنظيمي للحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. وتقيس المؤشرات في المجموعة الثانية تكلفة وفعالية الإجراءات التنظيمية لبدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. واستناداً إلى دراسات حالة معيارية في الوقت والحركة من وجهة نظر الشركة، فإن هذه المؤشرات تقيس ما يلزم من إجراءات ووقت وتكلفة لاستكمال معاملة ما بما يتفق والأنظمة ذات الصلة (للمزيد من الشرح المفصل عن منهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، راجع ملاحظات على البيانات والفصل "عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال").

إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا يتعلق بأنظمة أقل بقدر ما يتعلق بأنظمة أفضل. وعلى ذلك، فإن بعض مؤشرات التقرير تمنح تقديراً أعلى مقابل أنظمة أنشطة الأعمال الأفضل والأكثر تطوراً، كما يفعل مؤشر حماية المستثمرين لزيادة صرامة اشتراطات الإفصاح عن معاملات الأطراف الأطراف

الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل اقتصاد، وذلك في 10 مجالات خلال دورة حياة الشركة: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. ويستند الترتيب الإجمالي للاقتصادات في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على هذه المؤشرات. ويقوم التقرير أيضاً بتوثيق الأنظمة الخاصة بتشغيل العمال، وهي ليست مدرجة في الترتيب الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يتتبع الممارسات الجيدة حول العالم لتقديم آراء متبصرة عن كيفية تحسين الحكومات البيئة التنظيمية في الماضي في المجالات التي يقيسها (راجع الجدول 1.5 في نهاية هذا العرض العام).

فأنظمة أنشطة الأعمال التي تحمي المستهلكين والمساهمين والجمهور بدون إرهاب الشركات تساعد على خلق بيئة يزدهر فيها القطاع الخاص. وتتطلب أنظمة أنشطة الأعمال السليمة إجراءات تتسم بالكفاءة ومؤسسات قوية تضع قواعد شفافة قابلة للتنفيذ. ويقيس التقرير هذين

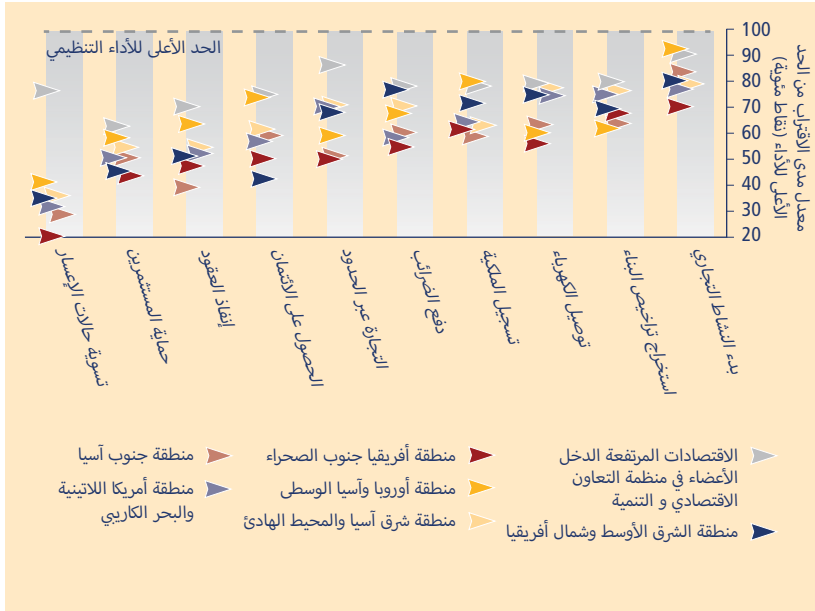
الجدول 1.1 ترتيب الاقتصادات على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الترتيب	الاقتصاد	الإصلاحات في تقرير 2014	الترتيب	الاقتصاد	الإصلاحات في تقرير 2014	الترتيب	الاقتصاد	الترتيب
1	سنغافورة	2	64	سانت لوسيا	0	127	هندوراس	0
2	هونغ كونغ - الصين (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة)	1	65	إيطاليا	3	128	مصر	0
3	نيوزيلندا	1	66	ترينيداد وتوباغو	1	129	كينيا	0
4	الولايات المتحدة	0	67	غانا	0	130	بنغلاديش	1
5	الدنمارك	0	68	جمهورية فيرجيز	0	131	البوسنة والهرسك	0
6	ماليزيا	3	69	تركيا	3	132	أوغندا	1
7	جمهورية كوريا	1	70	أذربيجان	3	133	اليمن	0
8	جورجيا	1	71	أنتيغوا وبربودا	0	134	الهند	0
9	النرويج	0	72	اليونان	3	135	إكوادور	1
10	المملكة المتحدة	2	73	رومانيا	3	136	ليستون	1
11	أستراليا	1	74	فانواتو	1	137	كمبوديا	0
12	فنلندا	0	75	الجمهورية التشيكية	1	138	الضفة الغربية وقطاع غزة	1
13	أيسلندا	1	76	منغوليا	3	139	موزامبيق	2
14	السويد	1	77	دومينيكا	0	140	بوروندي	6
15	أيرلندا	0	78	مولدوفا	3	141	بوتان	2
16	تايبان، الصين	0	79	غواتيمالا	3	142	سيراليون	0
17	ليتوانيا	2	80	سيشيل	0	143	طاجيكستان	2
18	تايلند	1	81	سان مارينو	0	144	ليبيريا	2
19	كندا	0	82	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0	145	تنزانيا	2
20	موريشوس	3	83	زامبيا	1	146	أوزبكستان	6
21	ألمانيا	0	84	جزر البهاما	2	147	نيجيريا	0
22	إستونيا	1	85	سري لانكا	4	148	مدغشقر	2
23	الإمارات العربية المتحدة	3	86	كوسوفو	3	149	السودان	0
24	لاتفيا	4	87	المغرب	3	150	غامبيا	1
25	جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة	6	88	أوروغواي	1	151	العراق	0
26	المملكة العربية السعودية	0	89	كرواتيا	5	152	جمهورية إيران الإسلامية	0
27	اليابان	0	90	ألبانيا	1	153	الجزائر	0
28	هولندا	2	91	بربادوس	0	154	بوركنافاسو	1
29	سويسرا	0	92	الاتحاد الروسي	5	155	مالي	0
30	النمسا	0	93	صربيا	0	156	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0
31	البرتغال	1	94	جامايكا	3	157	توغو	3
32	رواندا	8	95	ملديف	1	158	جزر القمر	1
33	سلوفينيا	1	96	الصين	2	159	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1
34	شيلي	1	97	جزر السلومون	0	160	جيبوتي	3
35	إسرائيل	2	98	ناميبيا	0	161	سورينام	2
36	بلجيكا	0	99	فيتنام	2	162	بوليفيا	0
37	أرمينيا	2	100	بالاو	2	163	غابون	3
38	فرنسا	1	101	سانت كيتس ونيفيس	0	164	أفغانستان	2
39	قبرص	0	102	كوستاريكا	2	165	الجمهورية العربية السورية	0
40	بورتوريكو (الولايات المتحدة)	0	103	مالطا	1	166	غينيا الاستوائية	0
41	جنوب أفريقيا	1	104	الكويت	1	167	كوت ديفوار	4
42	بيرو	0	105	نيبال	1	168	الكاميرون	0
43	كولومبيا	2	106	بليز	0	169	ساو تومي وبرنسيبي	0
44	الجبل الأسود	2	107	غرينادا	0	170	زيمبابوي	0
45	بولندا	2	108	الفلبين	3	171	ملاوي	1
46	البحرين	1	109	باراغواي	1	172	تيمور لشتي	0
47	عمان	0	110	باكستان	0	173	موريتانيا	1
48	قطر	1	111	لبنان	0	174	بنين	2
49	سلوفاكيا	0	112	أوكرانيا	8	175	غينيا	3
50	كازاخستان	2	113	بابوا غينيا الجديدة	0	176	النيجر	2
51	تونس	0	114	جزر مارشال	0	177	هايتي	0
52	إسبانيا	1	115	غيانا	1	178	السنغال	1
53	المكسيك	3	116	البرازيل	0	179	أنغولا	0
54	هنغاريا	0	117	الجمهورية الدومينيكية	0	180	غينيا - بيساو	1
55	بنما	4	118	السلفادور	1	181	جمهورية فنزويلا البوليفارية	1
56	بوتسوانا	1	119	الأردن	0	182	ميانمار	1
57	تونغا	1	120	إندونيسيا	1	183	جمهورية الكونغو الديمقراطية	3
58	بلغاريا	0	121	الرأس الأخضر	2	184	إريتريا	0
59	بروناي دار السلام	1	122	كيريباتي	0	185	جمهورية الكونغو	3
60	لكسمبرغ	0	123	سوازيلند	2	186	جنوب السودان	0
61	ساموا	0	124	نيكاراغوا	2	187	ليبيا	0
62	فيجي	0	125	إثيوبيا	0	188	جمهورية أفريقيا الوسطى	1
63	بيلاروس	4	126	الأرجنتين	1	189	تشاد	1

ملاحظة: تم قياس وترتيب جميع الاقتصادات حتى يونيو/حزيران 2013، وإدراجها في جداول البلدان. وترتيب هذا العام من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو متوسط الترتيب المتوي للاقتصادات في الموضوعات العشرة الواردة في الترتيب الإجمالي لهذا العام. ويستبعد عدد الإصلاحات تلك التي تزيد من صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 1.2 الاقتصادات المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية هي الأقرب للحد الأعلى للأداء في الممارسات التنظيمية



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المناطق، فإن الاقتصادات هي أقرب للحد الأعلى للأداء – أو أفضل الممارسات – في مجال بدء النشاط التجاري. وهي أبعد ما تكون عن الحد الأعلى للأداء في المتوسط في تسوية حالات الإعسار. وجميع المناطق أيضا أكثر تقاربا في مجال بدء النشاط التجاري، تماشيا مع دلائل عن التقارب معروضة لاحقا في العرض العام. ويتباين الأداء كثيرا فيما بين المناطق في مجالات الحصول على الاعتماد وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

وفي معظم المجالات التي يقيسها التقرير، فإن الاقتصادات المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أقرب للحد الأعلى للأداء في المتوسط من أي منطقة أخرى (الشكل 1.2). والاستثناء هو بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية حيث تتقدم منطقة أوروبا وآسيا الوسطى تقديما طفيفا. واقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء هي الأبعد عن الحد الأعلى للأداء في المتوسط في ستة من 10 مجالات يقيسها التقرير: بدء النشاط التجاري وتوصيل الكهرباء ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وحماية المستثمرين وتسوية حالات الإعسار.

ويتباين أداء المناطق كثيرا في مجالات يقيسها التقرير. ففي مجالات عديدة يكون أداء أوروبا وآسيا الوسطى في المتوسط مماثلا لأداء الاقتصادات المرتفعة الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. لكن في مجال إستخراج تراخيص البناء فإن هذه المنطقة تبتعد عن الحد الأعلى للأداء التنظيمي أكثر من أي منطقة أخرى. وتأتي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بعد أوروبا وآسيا الوسطى بفارق بسيط في بعض المجالات لكنها تتفوق عليها في استخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. ويمثل أداء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على نحو كبير أداء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ باستثناء في مجال دفع الضرائب.

ويتباين كثيرا أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي بعض المجالات مثل دفع الضرائب تقترب كثيرا من الحد الأعلى للأداء مثلها مثل الاقتصادات المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. وفي مجالات أخرى مثل الحصول على الائتمان، فإن أداء المنطقة هو الأدنى بين كل المناطق. ولجنوب آسيا فجوة مع الحد الأعلى للأداء تماثل ما لدى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في معظم المجالات وإن كانت تتفوق كثيرا على تلك المنطقة في مجالات ثلاث: بدء النشاط التجاري وتسوية حالات الإعسار والحصول على الائتمان.

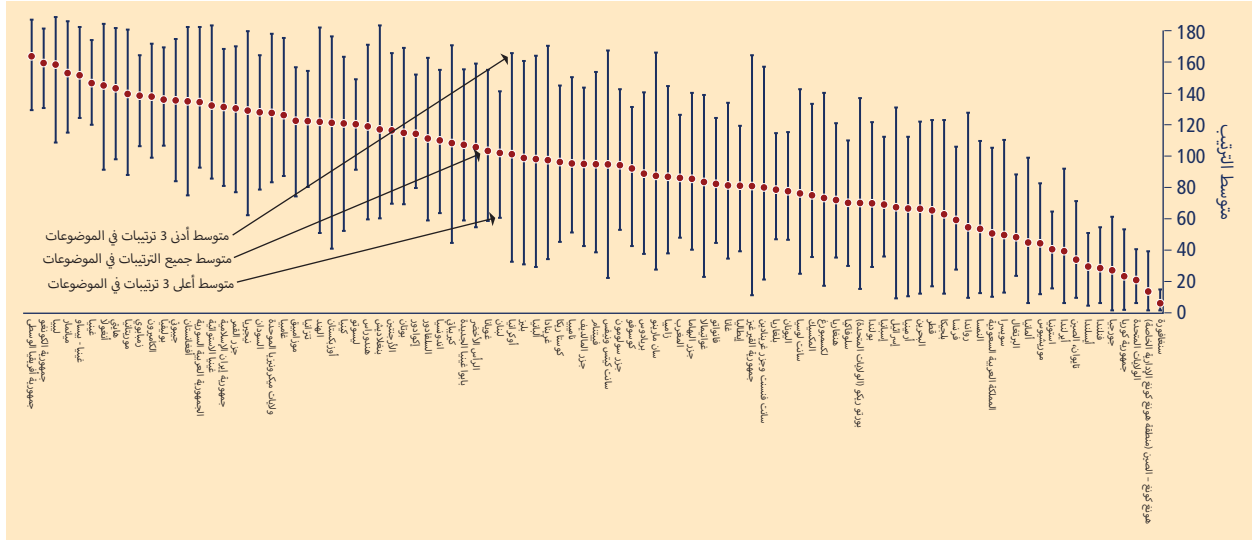
ويمكن أن يشير هذا التباين إلى عقبات تنظيمية مهمة للشركات. إذ يمكن لاقتصاد ما أن يسهل من بدء النشاط التجاري، مثلا، لكن إذا كان الحصول على الائتمان صعبا، فإن العقبات ستعوق نمو الشركات الجديدة وهو ما يحبط ريادة الأعمال.

ما هي الصورة الكبرى؟

يدرك التقرير أن الدولة تلعب دورا جوهريا في تنمية القطاع الخاص. وتساند الحكومات النشاط الاقتصادي بإنشاء وإنفاذ قواعد توضح حقوق الملكية وتقلل من تكلفة تسوية النزاعات، مما يزيد من القابلية للتنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية ويزود الشركاء المتعاقدين بحماية جوهريّة من الإساءة. ولذا فليس من المستغرب غياب الدلائل التي تشير إلى أن الاقتصادات الجيدة الأداء على مؤشرات التقرير لديها في العادة حكومات تدفعها فلسفة "الحكومة الصغيرة". بل إن البيانات تشير إلى العكس، في الواقع. فالحكومات الكبيرة في العادة تُقاس بنسبة الإنفاق على الاستهلاك الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي) – لا الحكومات الصغيرة – هي التي تقدم قدرا أكبر من الحماية والقواعد الفعالة كما يشجعها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

يوفر مقياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء منظورا واحدا للتباين في الأداء في مجالات عديدة من التنظيم التي يقيسها التقرير. ويوفر ترتيب الاقتصادات في هذه المجالات منظورا آخر. فالترتيب في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو مجرد رقم يجمع متوسط أكثر من 300 نقطة بيانات لكل اقتصاد. وليس مستغربا، فكامل مجموعة الترتيبات والبيانات في مختلف موضوعات التقرير لاقتصاد ما يمكن أن تعرض صورة مختلفة تمار الاختلاف عن الترتيب الإجمالي (الشكل 1.3). فإستونيا، على سبيل المثال، تحتل المركز 22 في ترتيب الاقتصادات من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. لكن ترتيبها في مختلف الموضوعات منفردة يتراوح من السابع في التجارة عبر الحدود إلى الثامن والستين في حماية المستثمرين. وأدنى 3 ترتيبات لليابان (في دفع الضرائب وبدء النشاط التجاري واستصدار تراخيص البناء) هي 117 في المتوسط في حين أن أعلى 3 ترتيبات (في تسوية حالات الإعسار وحماية حماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود) هي 13 في المتوسط. وتحتل اليابان المركز 27 في الترتيب العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وتظهر ثلاثة اقتصادات أضعفت لعينة التقرير هذا العام تباينا مماثلا في الموضوعات، وهي ليبيا وميانمار وجنوب السودان (الإطار 1.1).

الشكل 1.3 البيئة التنظيمية لاقتصاد ما قد تكون أكثر تشجيعاً لأنشطة الأعمال في مجالات معينة من مجالات أخرى



ملاحظة: الترتيبات تتعلق بموضوعات التقرير العشرة الواردة في الترتيب الإجمالي لهذا العام من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. الشكل لأغراض العرض فقط، ولا يضم جميع الاقتصادات التي يغطيها تقرير هذا العام والتي يبلغ عددها 189 اقتصاداً. راجع جداول الاقتصادات للترتيبات من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وكل موضوع بالتقرير لجميع الاقتصادات. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

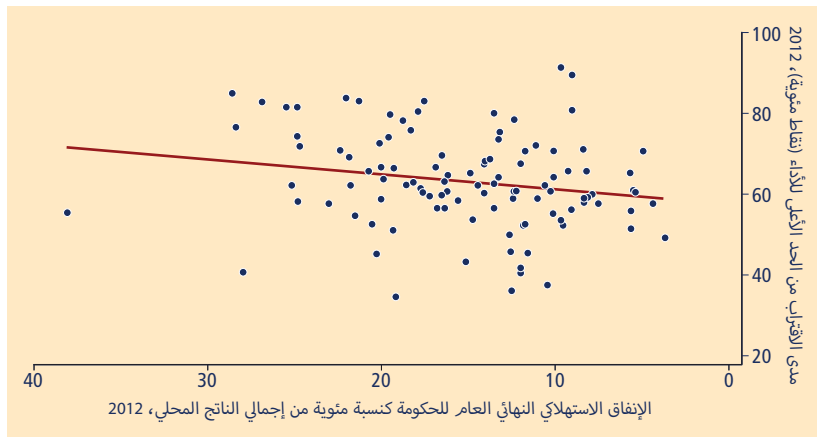
فإن الاقتصادات ذات أنظمة أنشطة الأعمال الأكثر ذكاءً هي أكثر احتمالاً لأن تترى بيئة مشجعة لشمول اقتصادي أكبر.

ولا يمكن لأي مجموعة من المؤشرات أن تستعرض النطاق الكامل لمدى تعقد واقع معين، واجه رواد الأعمال، في حالة مؤشرات التقرير، وهم يمارسون نشاطهم في حين يحاولون الامتثال لما تفرضه عليهم

بالمساواة بين الجنسين أمام القانون كما تقيسها مؤشرات مجموعة البنك الدولي في تقرير المرأة والأعمال والقانون.¹ وينعكس الجانبان المتعلقان بالشمول جزئياً في رغبة الحكومات في تخصيص الموارد بمزيد من الفعالية. ويعني هذا عدم عرقلة إنتاجية الشركات الرسمية عن طريق فرض قواعد مرهقة بشدة. ويعني ذلك عدم حرمان الاقتصاد بلا مبرر من مهارات المرأة وإسهاماتها. وبشكل عام،

وتتضمن الاقتصادات الجيدة الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال أمثلة على الحكومات الكبيرة والحكومات الصغيرة على السواء. فالدنمارك، وهي من أكبر الحكومات في العالم، تحتل المركز الخامس على ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال؛ وهولندا، وهي أيضاً من أكبر الحكومات في العالم، تحتل المركز 28. وتحتل هونغ كونغ – الصين، منطقة الإدارة الخاصة، ولديها حكومة صغيرة نسبياً، المركز الثاني. وتتضمن الاقتصادات سيئة الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال أمثلة على الحكومات الكبيرة وكذلك على الحكومات الصغيرة. فزيمبابوي، ولديها حكومة كبيرة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، تحتل المركز 170، وتأتي غينيا الاستوائية، ولديها حكومة صغيرة، في المركز 166. ومع ذلك فالاقتصادات ذات الحكومات الأصغر في المتوسط لا يكون أداؤها أفضل على مؤشرات التقرير من الاقتصادات ذات الحكومات الأكبر (الشكل 1.4).

الشكل 1.4 الأداء الجيد على مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ليس مرتبطاً بالحكومات الصغيرة



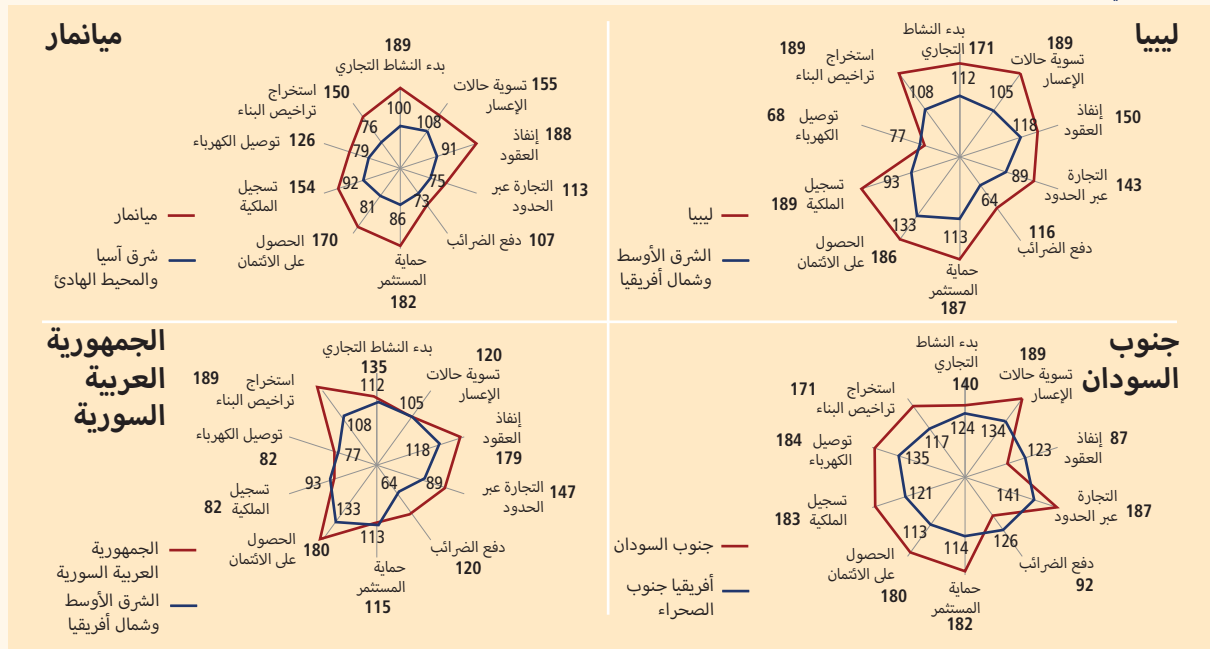
ملاحظة: علاقة الارتباط بين الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء وبين الإنفاق الحكومي هي 0.20 وتتعد بصورة جوهريّة عن الصفر. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

علاوة على ذلك، فالاقتصادات الجيدة الأداء على مؤشرات التقرير هي أكثر شمولاً في المتوسط في جانبين اثنين على الأقل. فهي تضم في العادة قطاعات رسمية أصغر، مما يعني أن عدداً أكبر من المواطنين لديه إمكانية الوصول إلى السوق الرسمية والاستفادة من أنظمة مثل الحماية الاجتماعية والإجراءات المنظمة للسلامة في مكان العمل (الشكل 1.5).

الإطار 1.1 الوقت الملائم لتحسين أنظمة أنشطة الأعمال

لأول مرة، يقيس تقرير هذا العام أنظمة أنشطة الأعمال في ليبيا وميانمار وجنوب السودان، وهي اقتصادات خرجت من الصراع أو بدأت الانفتاح على الاقتصاد العالمي بعد سنوات من العزلة. وهذا هو الوقت الملائم لتحسين أنظمة أنشطة الأعمال. وما زالت قوانين وأنظمة قديمة مطبقة في ميانمار بما في ذلك قانون الشركات لسنة 1914 وقانون الإجراءات المدنية لسنة 1908 وقانون الأدلة لسنة 1872. وفي ليبيا، فإن القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية والتجارية يرجعان إلى سنة 1953. وفي جنوب السودان، فإن التحدي لا يتمثل في تحديث قوانين وأنظمة قديمة بل في وضع قوانين وإجراءات جديدة من الصفر. وتستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً. لكن منذ الاستقلال عام 2011، أصدر جنوب السودان قانوناً للشركات وقانوناً للضرائب وآخر للإعسار. يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بيانات خط أساس يمكن أن تساعد في توفير معلومات لصانعي السياسات الذين يعدون القوانين وطريقة تطبيقها. تظهر البيانات الواردة في تقرير هذا العام أن هذه الاقتصادات الثلاثة تحتل مراكز بين أدنى عشرة اقتصادات من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. رغم أن هذا الأداء يتباين إلى حد ما في موضوعات التقرير، وتظهر البيانات على نحو متسق أن هذه الاقتصادات لديها إجراءات تنظيمية معقدة ومكلفة ومؤسسات ضعيفة فيما يتعلق بتنظيم أنشطة الأعمال (راجع الشكل). لكن في جميع الاقتصادات الثلاثة تجري مناقشات حول قوانين جديدة قد تؤثر على البيانات التي سترد في أعداد مستقبلية من التقرير. وسيستمر التقرير في قياس ورصد أي تحسينات محتملة.

هناك مجالات كثيرة للتحسين التنظيمي في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات الترتيب الإجمالي، حسب موضوع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال



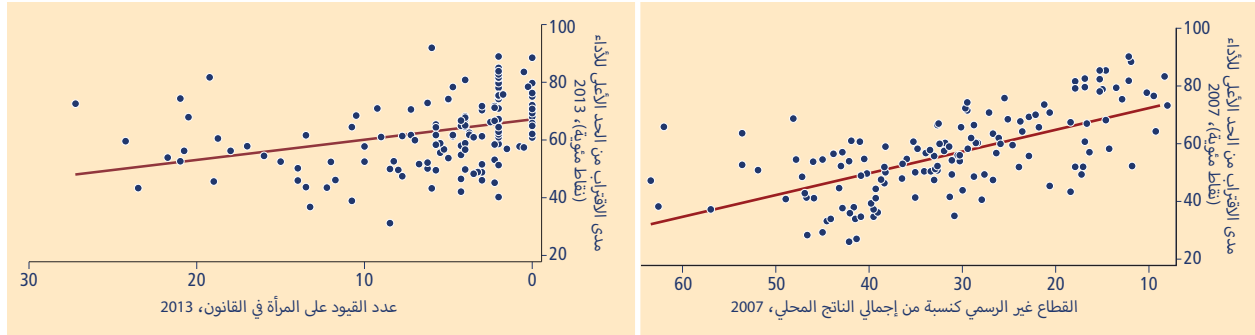
ملاحظة: الأرقام تشير إلى متوسط ترتيب الاقتصادات والمناطق، حيث 1 تشير إلى أعلى ترتيب في موضوع ما و189 أدنى ترتيب. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

في الاقتصادات المتأثرة بالصراعات، فإن إصلاح أنظمة أنشطة الأعمال مهمة صعبة دائماً في الغالب، حتى إذا واجهت الشركات في غالب الأمر تحديات متنامية في البيئة التنظيمية للأعمال. أما الحرب الأهلية، وهي عامل إضعاف شديد في قدرة الدولة على إنفاذ القانون، والسماح الأخرى للدول المتأثرة بالصراعات فغالبا ما تؤدي إلى ضعف ملموس في الأوضاع التي يعمل فيها القطاع الخاص. وكانت الجمهورية العربية السورية هي الاقتصاد الذي أظهر أكبر تدهور في السنة 2012/13 في مجالات يغطيها التقرير. فقد زاد الوقت والتكلفة للتجارة عبر الحدود زيادة كبيرة، مثلاً، ولا تصدر تراخيص بناء في دمشق مما يجعل من المستحيل بناء مبان جديدة على نحو مشروع.

يبد أن هناك أخباراً سارة من دول أخرى هشة ومتأثرة بالصراع. فالتقرير الحديث ممارسة أنشطة الأعمال في مجموعة +7 2013 يظهر أن جميع الاقتصادات في المجموعة قد حسنت من بيئتها التنظيمية منذ عام 2005، مما أدى إلى ضيق الفجوة مع الاقتصادات الأمثل أداء في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال. وتحتل سيراليون وبوروندي وغينيا بيساو وتيمور الشرقية وكوت ديفوار وتوغو وجزر سولومون جميعاً مراكز بين الاقتصادات الخمسين التي طبقت أكبر تحسينات بين عامي 2005 و2012.

1. يقارن تقرير خاص، ممارسة أنشطة الأعمال في مجموعة +7 2013، بين أنظمة أنشطة الأعمال في اقتصادات تلك المجموعة: أفغانستان، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، ليبيريا، بابوا غينيا الجديدة، سيراليون، جزر سولومون، تيمور الشرقية، توغو. ومجموعة +7 هي آلية عالمية تقودها هذه الاقتصادات تأسست في أبريل/نيسان 2010 لرصد التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الهشة والإبلاغ عنها وجذب الانتباه إليها.

الشكل 1.5 الاقتصادات الجيدة الأداء على مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هي أكثر احتمالا لأن تكون أكثر شمولا، حيث تضم قطاعا غير رسمي أصغر ومساواة أكبر بين الجنسين أمام القانون



ملاحظة: علاقة الارتباط بين مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للاداء وحجم القطاع غير الرسمي هي 0.65-. وعلاقة الارتباط بين مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للاداء وبين عدد القيود المفروضة على المرأة في القانون هي 0.34-. وكل من العلاقتين جوهريه عند مستوى 1% بعد ضبط نصيب الفرد من الدخل. ويشير عدد القيود المفروضة على المرأة في القانون إلى القيود التي يقيسها مشروع المرأة والأعمال والقانون، وهو مجموعة بيانات تستعرض 47 قيدا قانونيا على تشغيل المرأة وريادتها للأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛ شاياندر ويون ومونتيجرو 2010؛ مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المرأة والأعمال والقانون.

2012² وبالمقارنة بعام 2005، السنة الأولى التي جمعت فيها بيانات عن 9 موضوعات من مجموعات المؤشرات العشرة الواردة في التقرير فإن عدد الإجراءات انخفض نحو 2,400 (11%) وكذلك الزمن نحو 40,000 يوم.

هذه الحسابات هي لحالة تفترض مرور شركة واحدة بجميع الإجراءات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في كل اقتصاد يغطيه التقرير. لكن بعض الاقتصادات أكبر كثيرا من غيرها، وفي هذه الاقتصادات فإن عبء سوء الأنظمة يؤثر على عدد كبير من الشركات. في 107 اقتصادات يغطيها كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وقاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بريادة الأعمال، فإن ما يقدر بنحو 3.1 مليون شركة محدودة المسؤولية كانت مسجلة حديثا في عام 2012 وحده³. وبافتراض أنها اتبعت جميعا القواعد وأنظمة أنشطة الأعمال الخاصة بتأسيس الشركات كل في بلده كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، فإن هذا العدد 3.1 مليون شركة نفذت معا 18.7 مليون إجراء مختلف وقضت 46.9 مليون يوم لتأسيسها. لكن إذا اتبعت جميع الاقتصادات المائة والسبعة أفضل الممارسات في الإجراءات التنظيمية لبدء النشاط التجاري، لكان على هذه الشركات أن تقضي 1.5 مليون يوم فقط في التعامل مع البيروقراطية المحلية، وهو ما يترك لها نسبة أكبر من الوقت والطاقة الريادية على العمل لتكريسها في أعمالها الجديدة. بمعنى آخر، بسبب عدم اتباع جميع الاقتصادات أفضل الممارسات، فإن رواد الأعمال قضوا 45.4 مليون يوماً إضافياً في تلبية الشروط البيروقراطية.

يحقق الكثير من المنافع. وتستفيد الحكومات من الحد من التكلفة لأن الأنظمة الجديدة غالبا ما تكون أسهل في الصيانة (رغم أن إنشاء نظام جديد يتضمن تكلفة ثابتة أولية). وتستفيد الشركات من إجراءات أكثر تبسيطا ومنخفضة التكلفة أو مؤسسات أكثر جدارة. وتستفيد الاقتصادات كلها من بدء شركات جديدة وزيادة الوظائف والنمو في التجارة وزيادة النشاط الاقتصادي العام (راجع الفصل الخاص بالبحث عن تأثيرات أنظمة أنشطة الأعمال).

وفي السنة 2012/13 استمرت هذه الجهود حول العالم: طبق 114 اقتصادا 238 إصلاحا تنظيميا مما سهّل من ممارسة أنشطة الأعمال بزيادة 18 في المائة تقريبا عن الإصلاحات التي طبقت السنة الماضية. وهذا هو ثاني أكبر عدد من الإصلاحات يطبق في سنة واحدة منذ الأزمة المالية في 2009.

السعي للحد من الإجراءات

إن نتائج هذه الإصلاحات ملموسة، ويمكن قياسها كميا بجمع كل الإجراءات التنظيمية والمدفوعات والمستندات المطلوبة كي تستكمل شركة صغيرة أو متوسطة الحجم مجموعة من المعاملات، مثل بدء النشاط التجاري أو تسجيل ملكية وغيرها، في كل اقتصاد يغطيه التقرير. ففي عام 2012 كان مجموع هذه الإجراءات 21,272 واستغرقت 248,745 يوما لاستكمالها (الجدول 1.2). وبفضل الإصلاحات التنظيمية التي تمت في السنة 2012/13، فإن هذه المتاهة من الإجراءات التنظيمية تضم الآن نحو 300 إجراء (1.3%) أقل مما كان مطبقا عام

الحكومة من قواعد. فامتلاك سجل متطور للشركات أثره على خلق الوظائف أو استثمارات القطاع الخاص في اقتصاد ما أقل إذا كان ذلك الاقتصاد يفتقر إلى الطرق وتتفشى فيه الجريمة وتستشري فيه ثقافة الاستيلاء على الدولة أو فسادها. ومن أجل فهم التحديات التي تواجه الشركات، ينبغي استخدام مؤشرات التقرير والبيانات ذات الصلة بالترافق مع معلومات أخرى. فسلامة أنظمة أنشطة الأعمال بالطبع ليست العامل الوحيد لازدهار بيئة الأعمال. وهناك مجالات أخرى مهمة تتجاوز مجال تركيز التقرير، من بينها استقرار سياسة الاقتصاد الكلي، واليد العاملة المتعلمة تعليما جيدا، والبنية التحتية المتطورة تطويرا جيدا، على سبيل المثال لا الحصر.

ما المكاسب التي تحققت في السنة 2012/13؟

إن إصلاح أي مجال من مجالات السياسات الحكومية هو تحد قائم. وأنظمة أنشطة الأعمال ليست استثناء. فتطبيق تغييرات تنظيمية يتطلب في الغالب اتفاقا بين الوكالات المتعددة في الحكومة. فلنأخذ مثلا هو مجمع الشباك الواحد لتسجيل الشركات. فإثناء هذا المجمع يتضمن التنسيق بين السجل التجاري وهيئة الإحصاءات ومكتب الضرائب المحلي ومكتب الضرائب الرئيسي، على سبيل المثال لا الحصر. لكن 96 اقتصادا فعلت ذلك.

وتتهض الحكومات بمثل هذه الإصلاحات لأن الحد من مدى تعقد وتكلفة الإجراءات التنظيمية أو تدعيم المؤسسات القانونية ذات الصلة بتنظيم الأعمال

الأنماط عبر المناطق

تباين أنماط الإصلاح التنظيمي من منطقة لأخرى. ففي السنة 2012/13 كان لدى جنوب آسيا أكبر نسبة من الاقتصادات التي طبقت إصلاحات تنظيمية (75%) في مجال واحد على الأقل من المجالات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.⁴ وكانت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، التي تواصل الإصلاح التنظيمي بخطى ثابتة، تضم ثاني أكبر نسبة من الاقتصادات (73%)، تتبعها عن كثب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (66%). وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نفذت 60% من الاقتصادات إصلاحات تنظيمية واحدا على الأقل، وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قامت بذلك 53% من الاقتصادات فقط. وكان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل نسبة من الاقتصادات التي طبقت إصلاحات تنظيمية في مجال واحد على الأقل (40%)، وهو تطور تعود بعض أسبابه إلى الاضطرابات السياسية الراهنة في المنطقة.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، كانت الإصلاحات التي تستهدف الحد من مدى تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها أكثر شيوعا حول العالم من التي تركزت على تدعيم المؤسسات القانونية ذات الصلة بتنظيم أنشطة الأعمال (الشكل 1.6). ففي جنوب آسيا، على سبيل المثال، قام 75% بتطبيق إصلاح واحد على الأقل للحد من مدى تعقيد التنظيم وتكلفته، في حين أن 25% من الاقتصادات طبقت ما لا يقل عن إصلاح واحد بهدف تدعيم المؤسسات القانونية. ويتماثل هذا النمط في جميع المناطق الأخرى باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادئ.

من الأكثر تحسينا في السنة 2012/13؟

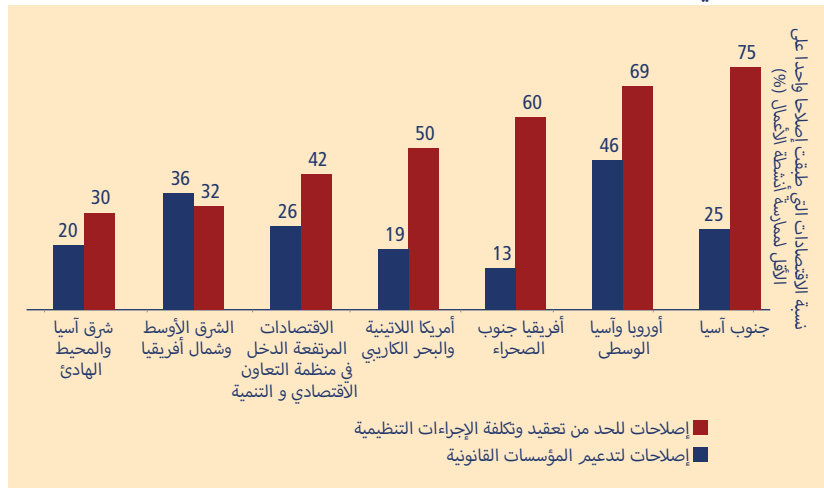
في السنة 2012/13، طبق 29 اقتصادا 3 إصلاحات أو أكثر لتحسين أنظمة أنشطة الأعمال أو المؤسسات ذات الصلة كما تم قياسها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتضم هذه الاقتصادات التسعة والعشرين مختلف مجموعات الدخل: الاقتصادات المرتفعة الدخل (5) والشريحة العليا من الاقتصادات المتوسطة الدخل (9) والشريحة الدنيا من الاقتصادات المتوسطة الدخل (12) والاقتصادات المنخفضة الدخل (3). وهي تشمل اقتصادات من جميع المناطق.

ومن بين الاقتصادات التسعة والعشرين، برزت 10 اقتصادات بوصفها أكثر الاقتصادات تضييقا للفجوة مع مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء: أوكرانيا ورواندا والاتحاد الروسي والفلبين وكوسوفو وجيبوتي وكوت ديفوار وبوروندي وجمهورية مقدونيا

الجدول 1.2 إجمالي الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال معاملة واحدة في كل اقتصاد			
الوفى	2013	2012	
بدء النشاط التجاري			
الإجراءات (العدد)	1,335	1,393	58
الوقت (الأيام)	4,700	5,590	890
التكلفة (دولار أمريكي)	201,648	203,765	2,117
الحد الأدنى لرأس المال (دولار أمريكي)	480,337	523,148	42,811
استخراج تراخيص البناء			
الإجراءات (العدد)	2,777	2,865	88
الوقت (الأيام)	31,951	33,532	1,581
التكلفة (دولار أمريكي)	2,570,251	2,773,595	203,344
توصيل الكهرباء			
الإجراءات (العدد)	1,002	1,010	8
الوقت (الأيام)	20,625	20,651	26
التكلفة (دولار أمريكي)	5,506,263	5,640,846	134,583
تسجيل الملكية			
الإجراءات (العدد)	1,090	1,105	15
الوقت (الأيام)	9,488	10,082	594
التكلفة (دولار أمريكي)	5,543,489	5,476,360	-67,129
دفع الضرائب			
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	5,046	5,141	95
الوقت (الساعات سنوياً)	50,607	50,804	197
التجارة عبر الحدود			
المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير (العدد)	1,175	1,174	-1
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (الأيام)	4,132	4,171	39
تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	286,385	278,546	-7,839
المستندات اللازمة لإتمام عملية الاستيراد (العدد)	1,369	1,372	3
الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد (الأيام)	4,661	4,702	41
تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	344,573	334,393	-10,180
إنفاذ العقود			
الإجراءات (العدد)	7,207	7,212	5
الوقت (الأيام)	117,489	117,847	358
تسوية حالات الإعسار			
الوقت (سنوات)	454	460	6
إجمالي الوفى			
إجمالي الإجراءات (عدد)	21,001	21,272	271
الوقت (الأيام)	243,283	248,745	5,462
التكلفة (دولار أمريكي)	14,932,946	15,230,653	297,707

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الشكل 1.6 الإصلاحات الرامية إلى الحد من تعقيد الأنظمة وتكلفتها ما زالت هي الأكثر شيوعاً في السنة 2012/13



ملاحظة: الإصلاحات الرامية إلى الحد من تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها هي تلك الإصلاحات التي تقع في مجالات بدء النشاط التجاري استخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. والإصلاحات الرامية إلى تدعيم المؤسسات القانونية هي الإصلاحات التي تقع في مجال الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وعلاوة على ذلك، بدأ مكتب الائتمان الخاص في أوكرانيا في تجميع البيانات عن البنوك مما زاد من المعلومات المتاحة للدائنين والمدنيين. وانخفضت الفترة الزمنية اللازمة للامتثال الضريبي بتطبيق نماذج أكثر بساطة لضريبة القيمة المضافة والمساهمات الاجتماعية الموحدة. وكان من شأن

اليوغوسلافية السابقة وغواتيمالا (الجدول 1.3). ومن بين هذه الاقتصادات، خمسة – بوروندي وغواتيمالا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورواندا وأوكرانيا – تميزت ضمن الاقتصادات الأكثر تحسناً في السنوات السابقة. إجمالاً، طبقت الاقتصادات العشرة 49 إصلاحاً مما زاد من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السنة 2012/13. ومن بين هذه الإصلاحات 38 إصلاحاً يستهدف الحد من تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها و11 يستهدف تدعيم المؤسسات القانونية.

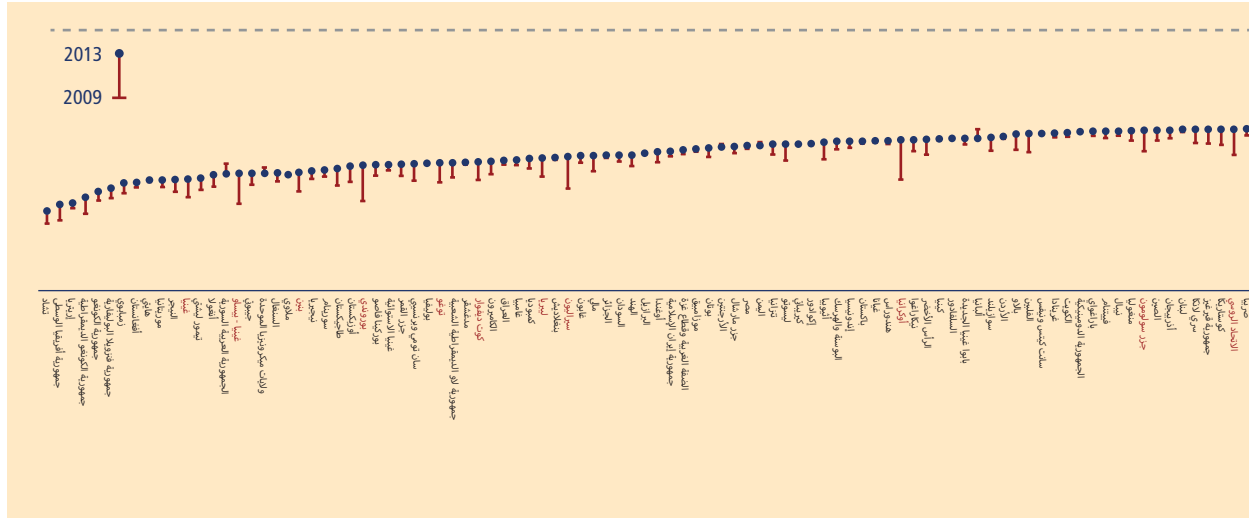
وكانت أوكرانيا الاقتصاد الأكثر تحسناً في السنة 2012/13، حيث طبقت إصلاحات في ثمانية من المجالات العشرة التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وسهلت أوكرانيا من بدء النشاط التجاري بإلغاء إجراء منفصل للتسجيل في مكتب الإحصاء وإلغاء رسم التسجيل لضريبة القيمة المضافة. وسهّلت من استخراج تراخيص البناء بإنشاء نظام للموافقة يستند إلى المخاطر والذي قام بتبسيط الإجراءات للمباني البسيطة ذات عوامل الخطورة الأقل. وعن طريق تعديل قانون حقوق الملكية الذي أتاح تبسيط عملية تسجيل حقوق ملكية العقارات فقد زادت سهولة استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية.

الجدول 1.3 الاقتصادات العشرة الأكثر تحسناً طبقت إصلاحات في 3 أو أكثر من المجالات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2012/2013

سهولة ممارسة الأعمال	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار	إصلاحات زادت من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال		
											سهولة ممارسة الأعمال	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء
112	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	1	أوكرانيا	
32	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	2	رواندا	
92	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	3	الاتحاد الروسي	
108	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	4	الفلبين	
86	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	5	كوسوفو	
160	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6	جيبوتي	
167	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7	كوت ديفوار	
140	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8	بوروندي	
25	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	
79	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	10	غواتيمالا	

ملاحظة: ويتم اختيار الاقتصادات على أساس عدد الإصلاحات التي نفذتها وترتيبها على مقدار ما تحسنت على قياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للاداء. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات التي نفذت إصلاحات كان من شأنها تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في 3 أو أكثر من الموضوعات العشرة المتضمنة في الترتيب الإجمالي لهذا العام. وتختصر الإصلاحات التنظيمية التي زادت من صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال من عدد الإصلاحات التي زادت من سهولة الممارسة. ثانياً، يرتب التقرير هذه الاقتصادات على حسب زيادة ابتعادها عن الحد الأعلى للاداء مقارنة بالسنة السابقة. ولا يحسب التحسن في هذه الدرجة باستخدام البيانات المنشورة في سنة 2012 بل باستخدام بيانات قابلة للمقارنة تلتقط تعديل البيانات. ويحدد اختيار أكثر الاقتصادات تحسناً بحسب أكبر التحسينات في درجة مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للاداء من بين الاقتصادات التي طبقت ما لا يقل عن 3 إصلاحات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.



التحسينات عبر المناطق ومجموعات الدخل

منذ عام 2009 قامت جميع مناطق العالم والاقتصادات على مختلف مستويات الدخل بتحسين أنظمة أنشطة الأعمال في المتوسط. علاوة على ذلك، فإن التحسن يحدث حيثما تشد إليه الحاجة، وتمت أكبر التحسينات في المناطق التي تضم إجراءات تنظيمية أكثر تكلفة وتتطلب فترة زمنية أطول، وحيث المؤسسات التنظيمية أضعف. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، خففت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الفجوة مع الحد الأعلى للأداء التنظيمي ثلاثة أمثال ما قامت به الاقتصادات المرتفعة الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الشكل 1.8). وحسنت الاقتصادات المنخفضة الدخل مدى ابتعادها عن الحد الأعلى للأداء في المتوسط ضعفي وتيرة ما قامت به الاقتصادات المرتفعة الدخل (الشكل 1.9). ويرجع ذلك إلى أسباب منها أن الاقتصادات المرتفعة الدخل أكثر قربا من الحد الأعلى للأداء ولذلك فإن مجال التحسين لديها أقل. لكن الاقتصادات المنخفضة الدخل بذلت مع ذلك جهدا كبيرا لتحسين أنظمة أنشطة الأعمال منذ عام 2009.

ويتعلق الإصلاح التنظيمي لأنشطة الأعمال على نحو خاص بالاقتصادات المنخفضة الدخل. وتظهر المعلومات التي يعرضها تقرير هذا العام الصلة بين تحسين أنظمة أنشطة الأعمال وبين النمو الاقتصادي (راجع الفصل الخاص بالبحث في تأثيرات أنظمة أنشطة الأعمال). علاوة على ذلك،

المؤسسي لانظمة أنشطة الأعمال. ومن بين 183 إقتصاداً، 7 فقط لم تتفد أي تغييرات في مجال الأعمال، وهي أنتيغوا وباربودا، وبوليفيا، وإريتريا، والعراق، وكيريباتي، والولايات المتحدة لميكرونيزيا، والولايات المتحدة. وباستثناء الولايات المتحدة، فإن هذه اقتصادات تحتل عادة مراكز متدنية من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

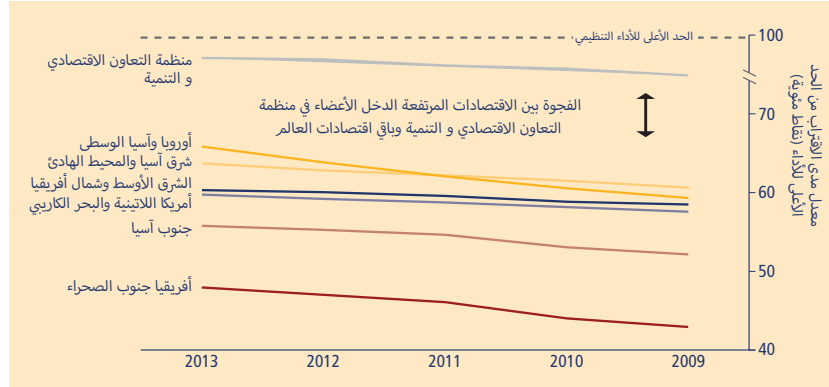
وفي بعض الاقتصادات، فإن غياب الإصلاحات التنظيمية قد يعكس بيئة مضطربة سياسيا ومؤسسيا، وهو ما يقيد بشدة قدرة الحكومة على التركيز على إنشاء بيئة أكثر تشجيعا تنظيميا لأنشطة الأعمال. فعلى سبيل المثال، قد يصعب مع وجود صراعات أهلية وتفشي الفقر والقيود الشديدة على القدرات الإدارية تدعيم حقوق الدائنين أو إنشاء نظام قضائي أكثر كفاءة أو توسيع نطاق الحماية للمساهمين الأقلية. لكن في اقتصادات أخرى، فإن المسألة ليست القيود على القدرات أو الموارد بل هي اختيار السياسات من جانب السلطات، والتي غالبا ما تحيز ضد القطاع الخاص. وفي هذه الاقتصادات، يكشف مقياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء عن تدهور كبير في نوعية البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال على مدار السنوات العديدة الماضية، حيث تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عددا متناميا من القيود والتشووهات المرهقة.

لسبب رئيسيين. الأول هو أن البدء من 2009 يتيح 5 نقاط سنوية للبيانات، مما يسمح بتحليل التحسن على المدى المتوسط. والثاني هو أن ذلك يعني إمكانية استخدام مقياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء لتحليل التحسينات في جميع الموضوعات العشرة الواردة الآن في ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، إذ إن عام 2009 كان هو العام الأول الذي جمعت فيه بيانات لمؤشرات توصيل الكهرباء.

وأصبحت الأنظمة أكثر تشجيعا للأعمال بمرور الزمن، لكن في عدد كبير من الاقتصادات هناك مجال كبير لمزيد من التحسين. وفي المتوسط منذ 2009، قامت الاقتصادات الواردة في التحليل وعددها 183 اقتصادا بتضييق الفجوة مع الحد الأعلى للأداء التنظيمي ب 3.1 نقطة مئوية (الشكل 1.7). وفي عام 2009، كانت هذه الاقتصادات تبعد 41.3 نقطة مئوية عن الحد الأعلى في المتوسط، حيث يتباعد الاقتصاد الأقرب 9.3 نقطة مئوية ويتباعد الاقتصاد الأبعد 72.3 نقطة مئوية. وتبعد هذه الاقتصادات الآن 38.1 نقطة مئوية عن الحد الأعلى في المتوسط، وأقرب اقتصاد لهذا الحد الأعلى يتباعد 7.8 نقطة مئوية وأبعد اقتصاد 68.8 نقطة مئوية.

وتركز ثلثا الإصلاحات الواردة في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في السنوات الخمس الماضية على الحد من مدى تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها، وسعى الثلث الآخر إلى تدعيم الإطار

الشكل 1.8 جميع المناطق تجري تحسينات في المجالات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال



ملحظة: ويظهر مقياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للاداء مدى ابتعاد اقتصاد ما في المتوسط في نقطة زمنية معينة عن الأداء الأفضل الذي حققه أي اقتصاد على كل من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2003 أو السنة الأولى التي تم فيها جمع بيانات المؤشر. ويحتل المقياس نطاقاً من صفر إلى 100 حيث 100 هو الحد الأعلى للاداء. وتشير البيانات إلى 183 اقتصاداً تضمنها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 (2009) وإلى تصنيفات مجموعات الدخل لسنة 2013. وأضيفت ستة اقتصادات في سنوات لاحقة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وما عدا بدء النشاط التجاري، فإن مناطق مختلفة ركزت على إصلاحات تنظيمية في مجالات مختلفة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء كان ثاني أكبر مجال من مجالات التركيز منذ عام 2009 هو التجارة عبر الحدود في حين أنه في اقتصادات جنوب آسيا كان التركيز بدرجة أكبر على تسجيل الملكية. وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كان التركيز على دفع الضرائب، في حين كان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الحصول على الائتمان.

ورغم أن بدء النشاط التجاري كان أكثر المجالات شيوعاً في الإصلاح التنظيمي، فهو ليس مجال أكبر التحسينات على المستوى الإقليمي منذ 2009، وذلك لأسباب تعود في معظمها إلى أن نقطة البداية في 2009 كانت أقرب بالفعل من الحد الأعلى التنظيمي للاداء من أي مجال آخر. وضيقت الاقتصادات المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لأعلى درجة الفجوة مع الحد الأعلى في تسوية حالات الإعسار، وأوروبا وآسيا الوسطى في دفع الضرائب، وجنوب آسيا في تسجيل الملكية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء في الحصول على الائتمان.

الاقتصادات العشر الأكثر تضييقاً للفجوة

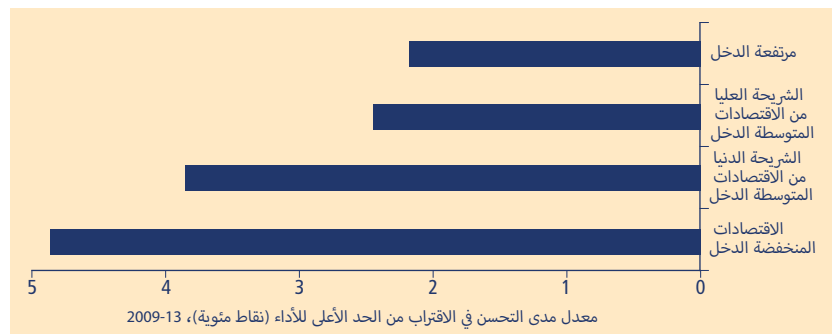
من بين الاقتصادات العشرين الأكثر تضييقاً للفجوة مع الحد الأعلى للاداء التنظيمي منذ 2009، تسعة تقع في أفريقيا جنوب الصحراء وثمانية في أوروبا وآسيا الوسطى واثنان في شرق آسيا والمحيط الهادئ واقتصاد واحد من الاقتصادات المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (الشكل 1.7). ولا يقع أي منها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهما المنطقتان اللتان تضمان باستمرار أقل عدد من الاقتصادات الإصلاحية. ومن بين هذه الاقتصادات العشرين هناك اقتصادات كبيرة وأخرى صغيرة على السواء وكذلك اقتصادات في كل مستويات الدخل وإن كانت النسبة أعلى بين الاقتصادات المنخفضة الدخل وفي الشريحة الدنيا من الاقتصادات المتوسطة الدخل. وإجمالاً خلال السنوات الخمس الماضية، نفذت هذه الاقتصادات العشرين 253 إصلاحاً تنظيمياً مما جعل من الأيسر ممارسة أنشطة الأعمال، وهو ما يعادل نحو 20% من الإجمالي العالمي خلال تلك الفترة. ونفذ اثنان منها، هما أوكرانيا ورواندا، إصلاحاً تنظيمياً واحداً على الأقل في كل مجال من المجالات التي يقيسها تقرير

منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فإن تسوية حالات الإعسار ودفع الضرائب هما ثاني أكبر مجالين للإصلاح. ويمكن مشاهدة نمط مماثل في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، حيث 73% من الاقتصادات أجرت إصلاحات في مجال تسوية حالات الإعسار و85% في مجال دفع الضرائب. وتعكس هذه الاختيارات في الإصلاحات جزئياً الأزمة المالية العالمية التي خلقت حاجة ملحة لتبسيط إجراءات حالات الإعسار وتخفيف عبء الإدارة الضريبية على قطاع الشركات.

فإن البحوث الحديثة تؤكد أن النمو الاقتصادي مازال أهم العوامل في تحديد وتيرة النمو في دخل الفقراء⁵، وتشير هذه الأدلة مجمعة إلى أن وجود أنظمة معقولة لأنشطة الأعمال يساهم في الحد من الفقر ويعزز من الرخاء المشترك، وهما هدفاً مجموعة البنك الدولي.

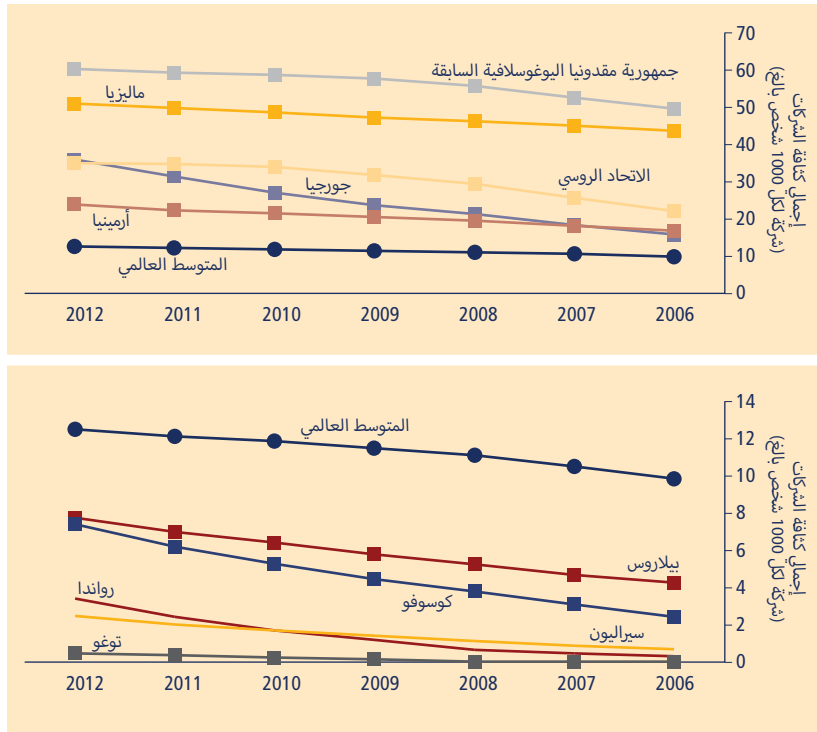
في مختلف المناطق، فإن بدء النشاط التجاري هو المجال الذي يحظى بأكثر الإصلاحات منذ عام 2009. ومن بين هذه الاقتصادات الأعضاء في

الشكل 1.9 الاقتصادات المنخفضة الدخل حققت أكبر تقليص في الفجوة مع الحد الأعلى للاداء التنظيمي منذ عام 2009



ملحظة: ويظهر مقياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للاداء مدى ابتعاد اقتصاد ما في المتوسط في نقطة زمنية معينة عن الأداء الأفضل الذي حققه أي اقتصاد على كل من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2003 أو السنة الأولى التي تم فيها جمع بيانات المؤشر. ويحتل المقياس نطاقاً من صفر إلى 100 حيث 100 هو الحد الأعلى للاداء. وتشير البيانات إلى 183 اقتصاداً تضمنها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 (2009) وإلى تصنيفات مجموعات الدخل لسنة 2013. وأضيفت ستة اقتصادات في سنوات لاحقة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 1.10 زيادة مستمرة في كثافة إجمالي الشركات في الاقتصادات الأكثر تضيقاً للفجوة التنظيمية منذ عام 2009



ملاحظة: تشير البيانات إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة. استبعدت الاقتصادات الأخرى من بين الاقتصادات العشرين الأكثر تضيقاً للفجوة التنظيمية من الشكل بنسب نقص البيانات. المصدر: لقطات من ريادة الأعمال التابعة لمجموعة البنك الدولي، طبعة 2013.

ممارسة أنشطة الأعمال. وانفاقاً مع الاتجاه العالمي كان بدء النشاط التجاري هو أكثر المجالات شيوعاً في الإصلاح التنظيمي في الاقتصادات العشرين، يتبعه دفع الضرائب.

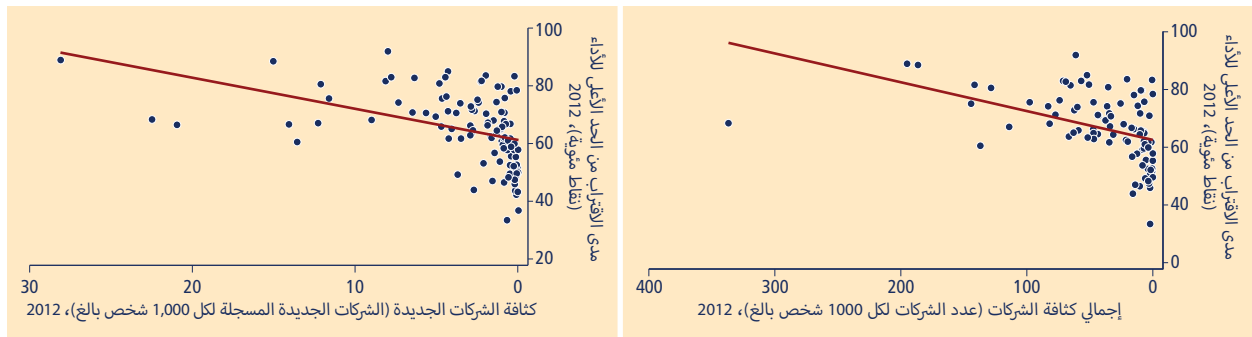
وتعد الاقتصادات العشرين الأكثر تضيقاً للفجوة التنظيمية ديناميكية في صور أخرى كذلك. وبشكل عام، فإن إنشاء شركات جديدة في هذه الاقتصادات واكب على الأقل وتيرة المتوسط العالمي في السنوات الأخيرة. وزادت كثافة إجمالي الشركات – وهي عدد الشركات لكل 1,000 شخص بالغ – باطراد (الشكل 1.10). ففي روسيا، على سبيل المثال، ارتفع عدد الشركات لكل 1,000 شخص بالغ من 22 عام 2006 إلى 35 عام 2012. وفي عدد ضئيل من الاقتصادات في أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفع العدد إلى أكثر من عشرة أضعاف. فقد ارتفع عدد الشركات لكل 1,000 شخص بالغ في رواندا من 0.3 إلى 3.4. وفي حين أن هذا مازال أقل كثيراً من المتوسط العالمي البالغ 12.4، فإن الزيادة مبهره على مر السنين. وعلى المستوى العالمي، فإن كلا من كثافة إجمالي الشركات وكثافة الشركات الجديدة (عدد الشركات الجديدة المنشأة لكل 1,000 شخص بالغ) ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال (الشكل 1.11).

في أي مجال حدث أكثر تضيق في الفجوة التنظيمية؟

التنظيمية الأكثر ضعفاً والإجراءات التنظيمية الأكثر تعقيداً وتكلفة تكون في العادة أقل تطبيقاً للإصلاحات التنظيمية. لكنها حين تطبيقها فإنها تركز على المجالات حيث أداؤها التنظيمي هو الأسوأ، وتبدأ ببطء لكن باطراد بعض أفضل الممارسات المسجلة لدى أفضل الاقتصادات إصلاحاً. فيما يلي مثال على ذلك: في عام 2005، كان الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري في الاقتصادات التي تقع في

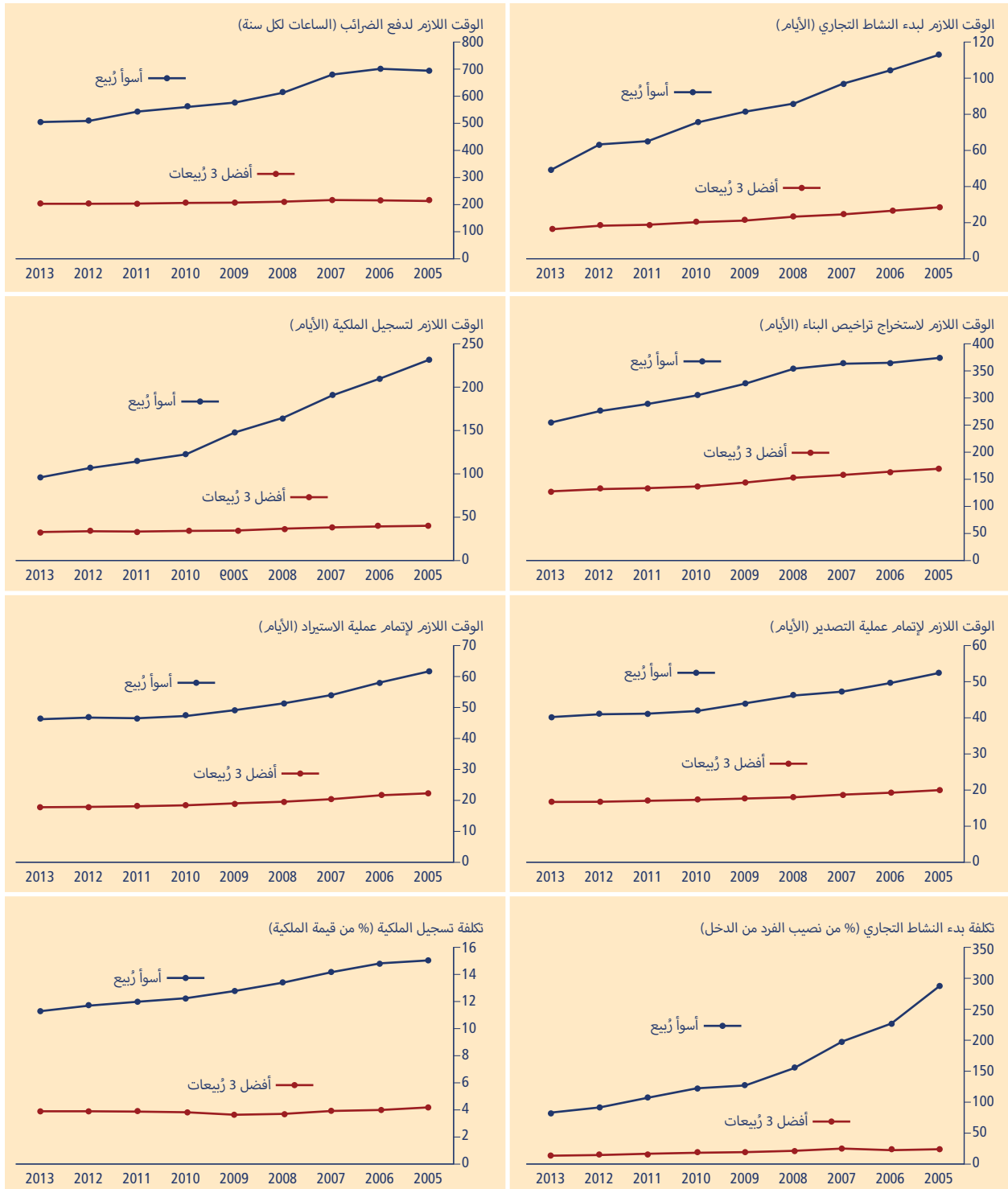
من بين أكثر الاتجاهات تشجيعاً التي أظهرتها بيانات ممارسة أنشطة الأعمال خلال العقد الماضي التقارب التدريجي في أداء الاقتصادات في المجالات التي ترصدها المؤشرات. فالاقتصادات ذات المؤسسات

الشكل 1.11 كثافة الشركات في الاقتصادات الأقرب إلى الحد الأعلى للأداء التنظيمي



ملاحظة: علاقة الارتباط بين مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء وكثافة إجمالي الشركات هي 0.44. علاقة الارتباط بين مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء وكثافة الشركات الجديدة هي 0.43. كل من العلاقاتين جوهريه عند مستوى 1%. تشير البيانات إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة. المصدر: قاعدة بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؛ لقطات من ريادة الأعمال التابعة لمجموعة البنك الدولي، طبعة 2013.

الشكل 1.12 تقارب كبير فيما بين الاقتصادات منذ عام 2005 المتوسط لكل مجموعة



ملاحظة: تم ترتيب الاقتصادات في ربيعيات حسب الأداء في 2005 على المؤشر الميكن. وتشير البيانات إلى 174 اقتصادا تضمنها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006 (2005). وأضيف 15 اقتصادا في سنوات لاحقة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ومكوناتها في مجالي الصحة والتعليم⁸. وتشير هذه النتيجة إلى أن التركيز على تحسين نوعية الإطار التنظيمي المعزز لنشاط القطاع الخاص يتعين ألا يتضمن نقص الانتباه في الوقت ذاته على التحسينات في الصحة والتعليم. فتكلفة تعديل قانون للشركات أو المعاملات المضمونة أو إنشاء مجمع الشباك الواحد لخدمات تأسيس الشركات ليست ضخمة مقارنة بتكلفة بناء مستشفى أو جامعة. ولا تتوفر دلائل تدعم وجهة النظر القائلة إن التقدم في مجال من مجالات السياسات يجهض بالضرورة التقدم في غيره من المجالات.

وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من الاقتصادات التي تطبق إصلاحات في مجالات يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تطبيق أيضا إجراءات لتحسين المساواة بين الجنسين. فمن بين 42 اقتصادا حددها مشروع المرأة والأعمال والقانون باعتبار أنها زادت من المساواة بين الجنسين في قوانينها وانظمتها خلال العامين الماضيين، قام 65% بإصلاح مجالات يرصدها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضا في الفترة ذاتها.

ما الذي يتضمنه تقرير هذا العام؟

يعرض تقرير هذا العام لأول مرة فصلا منفصلا عن البحوث عن تأثيرات أنظمة أنشطة الأعمال. وهناك عدد يتنامى سريعا من البحوث التجريبية التي تفحص أثر التحسينات في كثير من المجالات التنظيمية التي ترصدها مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، ويقدم هذا الفصل تجميعا مهما، ومشجعا. ويعرض تقرير هذا العام أيضا مجموعة موسعة من البيانات. ويغطي 189 اقتصادا، حيث يعرض للمرة الأولى بيانات عن ليبيا وميانمار وسان مارينو وجنوب السودان.

وكما كان الحال في التقارير السابقة، فإن تقرير هذا العام يتضمن دراسات حالة. وتتركز هذه الدراسات على الممارسات الجيدة في 6 من المجالات التي يقيسها مجموعات مؤشرات التقرير، مع التركيز بشكل خاص على الحكومة الإلكترونية وخدمات الحكومة الإلكترونية. وتبحث دراسات الحالة في دور شروط الحد الأدنى لرأس المال لبدء النشاط التجاري، والتصورات المستندة للمخاطر في استخراج تراخيص البناء، وهيكلة التكلفة لتوصيل الكهرباء، ونظم مجمعات الشباك الواحد لخدمات التجارة عبر الحدود، والإيداع والسداد عبر الإنترنت لدفع الضرائب، والمحاكم الإلكترونية لإنفاذ العقود. وعند اختيار دراسات الحالة وتوصيف المحاولات

شرق آسيا والمحيط الهادئ، أو كولومبيا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتقف في العام الحالي اقتصاد صغير من أفريقيا جنوب الصحراء، هو رواندا، على اقتصاد صغير آخر – جورجيا في أوروبا وآسيا الوسطى – باعتباره أكثر الاقتصادات تقدما تجاه الحد الأعلى التنظيمي منذ عام 2005 (الجدول 1.4).

هل تتماشى إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال مع إصلاحات أخرى؟

منذ بداية مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2003 تم تسجيل أكثر من 2100 إصلاح تنظيمي مما زاد من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، يرجع نحو 25% منها إلى إلهام أو معلومات من التقرير أو قاعدة البيانات المرتبطة به⁶. ومعظم الاقتصادات التي طبقت إصلاحات تنظيمية كما ورد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال فعلت ذلك في إطار أجندة إصلاحية أوسع. وتظهر البيانات أن الحكومات التي استثمرت موارد في إصلاحات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خلال العقد الماضي طبقت أيضا الكثير من التغييرات في السياسات في مجالات مهمة أخرى.

ومن هذه المجالات نظام الحوكمة. إذ تظهر البيانات أن التحسينات في المجالات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ترتبط إيجابيا مع تغيرات في النوعية التنظيمية العامة، وهو عنصر رئيسي في النوعية الكلية لنظام الحوكمة. ويشير هذا إلى أن الاقتصادات التي تطبق إصلاحات في مجالات يتبناها التقرير تصلح الأنظمة بصورة أوسع وليس أنظمة أنشطة الأعمال فحسب. وهناك ارتباط إيجابي أيضا بين التحسينات على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال وبين التحسينات في سيادة القانون والحد من الفساد. وتؤكد هذه النتيجة باستخدام مصادر أخرى للبيانات. فالاقتصادات التي حسنت من أدائها على مؤشرات التقرير، حسنت أيضا من أدائها على مقاييس نظام الإدارة العامة، مثل مقاييس منظمة الشفافية الدولية وفريدوم هاوس والبنك الدولي، في مقياس سياسة البلاد والتقييمات المؤسسية (الشكل 1.13)⁷.

ومن المجالات الأخرى الصحة والتعليم. والاقتصادات التي تطبق إصلاحات يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تجري تحسينات أيضا في الصحة والتعليم بالوتيرة نفسها على الأقل في المتوسط كما هو الحال في الاقتصادات التي لا تركز على تلك الإصلاحات (الشكل 1.14). وتُقاس هذه العلاقة باستخدام بيانات مؤشر التنمية البشرية

أسوأ ربع على هذا المؤشر يصل في المتوسط إلى 113 يوما. وكان الوقت اللازم في أفضل 3 أرباع في المتوسط 29 يوما. لكن تلك الفجوة باتت اليوم أكثر ضيقا بدرجة ملموسة. وفي حين أن الفارق مازال كبيرا يبلغ 33 يوما، فهو أقل كثيرا من الفارق عام 2005 حين كان 85 يوما (الشكل 1.12).

ويمكن مشاهدة اتجاهات مماثلة في مؤشرات أخرى تقيس مدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها. فهذه الاتجاهات تتفق تماما مع تفويض مجموعة البنك الدولي المتمثل في المساعدة على تضييق الفوارق بين الاقتصادات المرتفعة الدخل وفي الشريحة العليا من الاقتصادات المتوسطة الدخل التي وصلت إلى مراحل متقدمة نسبيا من التنمية وبين الاقتصادات المنخفضة الدخل أو في الشريحة الدنيا من الاقتصادات المتوسطة الدخل التي تواجه ظروفًا مناوئة. وتسريع وتيرة هذا التقارب هو أساس سياسات التنمية الفعالة، وتعد التحسينات في الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال من جانب اقتصادات حول العالم علامة مشجعة.

ويمكن مشاهدة تقارب مماثل عند تجميع البيانات حسب المناطق. وفي حين أن الاقتصادات المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مازالت تتمتع بأقوى المؤسسات وأقل الإجراءات التنظيمية تعقيدا وتكلفة في المتوسط، فإن أوروبا وآسيا الوسطى تواصل تضييق الفجوة مع أدائها بدرجة أكبر من أي منطقة أخرى. ويعكس هذا بدرجة كبيرة جهود الاقتصادات الثمانية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004 والتي واصلت عموما المضي على مسار الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الشاملة والطموحة. وفي الفترة التي سبقت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان الحافز هو تلبية معايير الانضمام. لكن بعد عام 2004، تحول التشديد إلى ضمان قدرتها على المنافسة مع شركاء أكثر تطورا من الاقتصادات المرتفعة الدخل. ولذلك ففي عام 2012، على سبيل المثال، كانت بولندا أكثر الاقتصادات تضييقا للفجوة مع الأداء التنظيمي خلال السنة الماضية بين جميع الاقتصادات التي تم ترتيبها وعددها 185 اقتصادا. ويشير هذا إلى أن التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي كان آلية فاعلة في تشجيع التقارب. وتصنف بولندا حاليا ضمن الاقتصادات المرتفعة الدخل وهو إنجاز مبهر تحقق خلال عقدين.

ولكل منطقة اقتصاد رائد في نطاق التحسينات التي تمت منذ عام 2005، سواء بولندا في الاقتصادات المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو الصين في منطقة

الجدول 1.4 الاقتصادات الخمسون الأكثر تضييقاً للفجوة مع الحد الأعلى للأداء منذ عام 2005

الاقتصاد	المنطقة	مدى الاقتراب من الحد الأعلى (نقاط مئوية)			مجموع الإصلاحات التنظيمية ^أ
		2013	2005	التحسن	
1	رواندا	37.4	70.5	33.1	34
2	جورجيا	48.4	80.8	32.3	36
3	بيلاروس	41.1	67.1	26.0	29
4	أوكرانيا	38.2	61.3	23.1	26
5	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	54.3	74.2	19.9	31
6	بوركينافاسو	30.6	50.0	19.4	20
7	جمهورية قبرغيز	44.9	63.7	18.8	14
8	طاجيكستان	30.8	48.4	17.6	14
9	بوروندي	33.2	50.6	17.4	21
10	مصر	38.0	55.1	17.1	23
11	مالي	34.3	51.2	16.9	16
12	سيراليون	37.3	54.1	16.8	20
13	الصين	45.0	60.9	15.9	18
14	بولندا	57.6	73.4	15.8	22
15	أذربيجان	49.0	64.6	15.6	18
16	كولومبيا	55.1	70.3	15.2	27
17	غانا	52.0	67.0	15.0	12
18	غينيا - بيساو	32.9	47.2	14.2	7
19	كرواتيا	49.1	63.2	14.0	23
20	كوت ديفوار	36.5	50.2	13.7	14
21	غواتيمالا	51.1	64.7	13.6	18
22	كازاخستان	48.4	61.8	13.5	20
23	أرمينيا	56.2	69.7	13.5	23
24	مدغشقر	41.9	54.2	12.3	19
25	موريشيوس	61.4	73.5	12.0	23
26	أنغولا	32.5	44.5	12.0	9
27	السنتغال	35.7	47.6	12.0	11
28	المغرب	52.0	63.9	11.8	18
29	الاتحاد الروسي	49.9	61.6	11.6	22
30	توغو	36.7	48.1	11.3	9
31	اليمن	43.9	55.1	11.2	7
32	المملكة العربية السعودية	60.1	71.3	11.1	19
33	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	37.2	48.3	11.1	12
34	الجمهورية التشيكية	57.6	68.7	11.1	22
35	مولدوفا	54.5	65.6	11.1	21
36	تيمور ليشتي	27.9	38.8	10.9	6
37	الهند	40.7	51.3	10.6	17
38	موزامبيق	45.0	55.5	10.5	12
39	النيجر	31.8	42.3	10.5	11
40	بيرو	60.0	70.4	10.4	19
41	سان تومي وبرنسيبي	35.7	46.0	10.3	5
42	كوستاريكا	49.7	60.0	10.3	12
43	ماليزيا	71.4	81.6	10.2	17
44	أوزبكستان	38.2	48.3	10.0	19
45	سلوفينيا	60.0	70.0	10.0	17
46	ليسوتو	46.0	56.0	10.0	9
47	زامبيا	54.8	64.8	10.0	10
48	المكسيك	61.9	71.8	9.9	19
49	كمبوديا	40.3	50.1	9.8	8
50	جزر سولومون	51.3	61.0	9.8	5

ملاحظة: يستند الترتيب إلى الفارق بين مدى ابتعاد كل اقتصاد عن الحد الأعلى للأداء في 2005 وفي 2013. وتشير البيانات إلى 174 اقتصاداً تضمنها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006 (2005). وأضيف 15 اقتصاداً في سنوات لاحقة، ويظهر مقياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء مدى ابتعاد اقتصاد ما في المتوسط في نقطة زمنية معينة عن الأداء الأفضل الذي حققه أي اقتصاد على كل من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2003 أو السنة الأولى التي تم فيها جمع بيانات المؤشر. ويحتل المقياس نطاقاً من صفر إلى 100 حيث 100 هو الحد الأعلى للأداء. أ. الإصلاحات التي تزيد من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال كما هو مسجل في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 1.5 الممارسات الجيدة حول العالم، حسب الموضوع الوارد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الموضوع	الممارسة	الاقتصادات ^أ	أمثلة
تسهيل بدء النشاط التجاري	وضع الإجراءات على الإنترنت	109	أذربيجان وشيلي وكوستاريكا وهونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة - الصين وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة
	عدم وجود شرط الحد الأدنى لرأس المال	99	الرأس الأخضر واليونان وكازاخستان وكينيا وكوسوفو وليتوانيا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وهولندا وصربيا والمملكة المتحدة والضفة الغربية وقطاع غزة
تسهيل استخراج تراخيص البناء	وجود مجمع الشباك الواحد	96	البحرين وبنين وبوركينا فاسو وبوروندي وكوت ديفوار وجورجيا وغواتيمالا وكوريا وكوسوفو وبيرو وفيتنام
	وجود قواعد بناء شاملة	140	أذربيجان وجزر القمر وفرنسا تايوان الصين
	استخدام موافقات البناء المستندة إلى المخاطر	87	بيليز وإستونيا وإندونيسيا وتامبيا
تسهيل توصيل الكهرباء	وجود مجمع الشباك الواحد	36	بوروندي وغواتيمالا وماليزيا والجبل الأسود
	تسيط إجراءات الموافقة (المرفق المختص يحصل على تصريح حفر أو حق الطريق إذا تطلب الأمر)	107 ^ب	أرمينيا والنمسا وكومبوديا والصين والكويت وماليزيا وبنما
	الشفافية في عرض رسوم التوصيل وإجراءاته	103 ^ج	فرنسا وألمانيا وأيرلندا وهولندا وترينداد وتوباغو
تسهيل تسجيل الملكية	الحد من العبء المالي لودبعة التأمين للتوصيلات الجديدة	98	الأرجنتين والنمسا والبرازيل وجمهورية قرغيز ولاتفيا وموزامبيق ونيبال والاتحاد الروسي
	ضمان سلامة الأسلاك الداخلية عن طريق تنظيم مهنة الكهربائي بدلا من عملية التوصيل	41	الدنمارك وألمانيا وأيسلندا واليابان وسان مارينو
	استخدام قاعدة بيانات إلكترونية للأعباء	116	شيلي والدنمارك وجمايكا وكوريا والسويد
	توفير سجل عقاري إلكتروني	51	كولومبيا وفنلندا وماليزيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة
تسهيل الحصول على الائتمان	تقديم إجراءات معجلة	18	كازاخستان ومنغوليا ونيكاراغوا والبرتغال ورومانيا
	وضع رسوم محددة لنقل الملكية	10	جورجيا ونيوزيلندا والاتحاد الروسي ورواندا سلوفاكيا
	السماح بإنفاذ الحقوق خارج المحكمة	124	أستراليا غواتيمالا والهند وبيرو والاتحاد الروسي وصربيا وسري لانكا
	السماح بوضع توصيف عام للرهن	92	كمبوديا وكندا ونيجيريا وبورتوريكو (الولايات المتحدة) ورومانيا ورواندا وسنغافورة
حماية المستثمرين	وجود سجل موحد	65	أفغانستان والبوسنة والهرسك وغانا وهندوراس والجبل الأسود ونيوزيلندا ورومانيا
	المعلومات الائتمانية	128	البرازيل وبلغاريا وألمانيا وكينيا وماليزيا وسري لانكا وتونس
	نشر البيانات الخاصة بالقرض التي تقل عن 1% من معدل نصيب الفرد من الدخل	109	الصين وكرواتيا والهند وإيطاليا والأردن وبنما وجنوب أفريقيا
	نشر المعلومات الائتمانية الإيجابية والسلبية	57	فيجي وليتوانيا ونيكاراغوا ورواندا والمملكة العربية السعودية وإسبانيا
تسهيل دفع الضرائب	نشر المعلومات الائتمانية من تجار التجزئة والدائنين التجاريين أو المرافق إلى جانب المؤسسات المالية	74	البرازيل وغانا وأيسلندا والهند وموريشيوس ورواندا
	السماح بفسخ المعاملات الضارة للأطراف المعنية ^د	62	بيلاروس وبلغاريا وفرنسا وتايلند والمملكة المتحدة
	تنظيم الموافقات على معاملات الأطراف المعنية	52	هونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة - الصين ونيوزيلندا وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة وفيتنام
	اشتراط الإفصاح التفصيلي	47	شيلي وأيرلندا وإسرائيل وسلوفاكيا وتزانيا
تسهيل التجارة عبر الحدود	السماح بالاطلاع على جميع المستندات المؤسسية خلال المحاكمة	43	أستراليا ومصر والسويد وتركيا وزيمبابوي
	اشتراط المراجعة الخارجية لمعاملات الأطراف المعنية	31	اليونان وإندونيسيا واليابان وجنوب أفريقيا وتيمور الشرقية
	السماح بالاطلاع على جميع المستندات المؤسسية قبل المحاكمة	30	كولومبيا والكويت وماليزيا والمكسيك وسلوفينيا والولايات المتحدة
	تحديد واجبات أعضاء مجلس الإدارة بوضوح	160	الأرجنتين وكندا والصين ورواندا وسري لانكا وتركيا
تسهيل إنفاذ العقود	السماح بالتقييم الذاتي	76	أستراليا وكولومبيا والهند وليتوانيا ومالطا وموريشيوس وتونس
	السماح بالإيداع والدفع عبر الإنترنت	55	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتامبيا وباراغواي والمملكة المتحدة
	وجود ضريبة واحدة لكل قاعدة ضرائب	151 ^{هـ}	اليونان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وأورغواي
	السماح بتقدير الإقرار والتخليص الجمركي عبر الإنترنت	134	بوتسوانا وجورجيا وموريتانيا والولايات المتحدة
تسهيل تسوية حالات الإعسار	توفير شباك واحد ^و	73	أذربيجان وكولومبيا والمكسيك وموزامبيق
	وجود محكمة تجارية متخصصة أو قسم أو قاض	90	كندا وكوت ديفوار وهنغاريا ولوكسمبورغ وموريشيوس وتوغو
	السماح بتقديم الشكاوى عبر الإنترنت	17	النمسا وإسرائيل وماليزيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة
	اشتراط المؤهلات المهنية أو الأكاديمية لمديري حالات الإعسار في القانون	110	جزر البهاما وبيلاروس وكولومبيا وتامبيا وبولندا والمملكة المتحدة
تسهيل حالات الإعسار	السماح بأن يكون للجان الدائنين تأثير على قرارات إجراءات الإعسار	109	أستراليا وبلغاريا والفلبين والولايات المتحدة وأوزبكستان
	تحديد فترة زمنية لأغلبية إجراءات الإعسار	97	ألبانيا وإيطاليا واليابان وكوريا وليسوتو وأوكرانيا
	توفير إطار قانوني للتسويات خارج نطاق المحكمة	84	الأرجنتين وهونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة - الصين، ولاتفيا والفلبين ورومانيا

أ. من بين 189 اقتصادا شملها الاستطلاع، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ب. من بين 154 اقتصادا شملها الاستطلاع.

ج. استنادا إلى بيانات من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013.

د. الفسخ هو حق الأطراف في عقد ما للعودة إلى الوضع الساري قبل إبرام العقد.

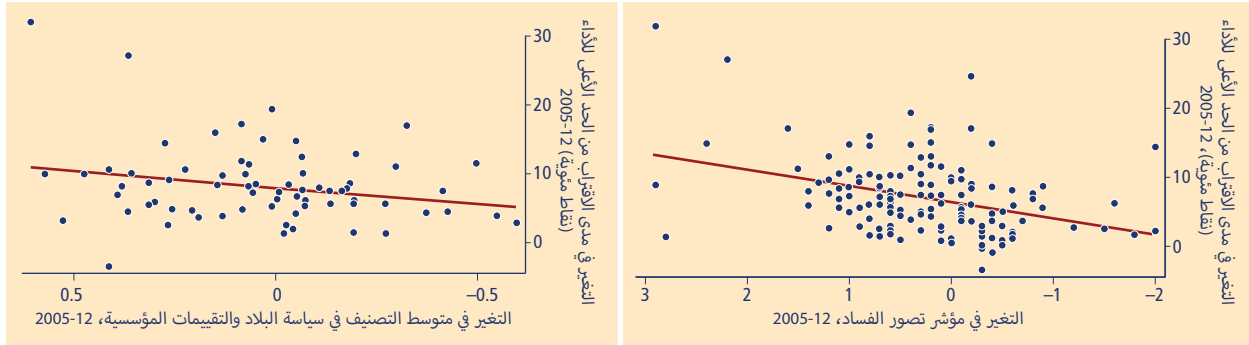
هـ. لدى 44 اقتصادا نظام كامل لتبادل البيانات عبر الإنترنت، و107 أنظمة جزئية.

و. من بين 181 اقتصادا شملها الاستطلاع.

ز. لدى 18 اقتصادا نظام مجمع الشباك الواحد الذي يربط جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة، ولدى 55 اقتصادا نظام يفعل ذلك جزئياً.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

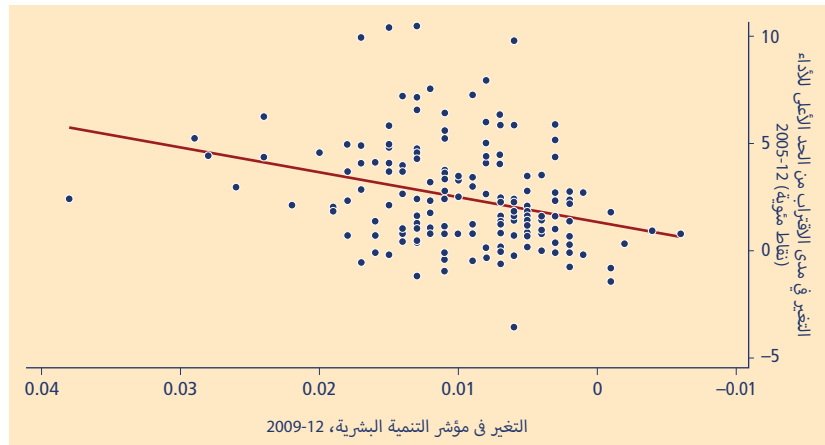
الشكل 1.13 تحسينات على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ترتبط إيجابيا بتحسينات في مقاييس أنظمة المؤسسات والحكومة



ملاحظة: لسنوات قبل عام 2009 كانت بيانات مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للآداء تستبعد مؤشرات توصيل الكهرباء لعدم توفر البيانات المرتبطة بهذه المؤشرات. وعلاقة الارتباط بين التغير في مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للآداء والتغير في مؤشر تصور الفساد هو 0.36. وعلاقة الارتباط بين التغير في مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للآداء والتغير في مقياس سياسة البلاد والتقييمات المؤسسية هي 0.23. وكل من العلاقتين جوهرية عند مستوى 5% بعد ضبط نصيب الفرد من الدخل. وتشير بيانات مقياس سياسة البلاد والتقييمات المؤسسية إلى 77 اقتصاداً تم تغطيتها عام 2005. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛ بيانات منظمة الشفافية الدولية؛ بيانات البنك الدولي.

حافظت على الشفافية أو شجعت على قدر كاف من المنافسة، فكل ذلك يدخل أساساً في نطاق سيطرة الحكومات. ومع زيادة فهم الحكومات – في غضون العقد الماضي – لأهمية تنظيم الأعمال باعتباره قوة محركة للقدرة التنافسية، فقد تحوّلت إلى تقارير ممارسة أنشطة الأعمال باعتبارها مستودعاً للبيانات القابلة للتطبيق والتي توفر رؤى للممارسات الجيدة في أنحاء العالم (الجدول 1.5).

الشكل 1.14 الاقتصادات التي تزيد من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تحسّن أيضاً من التنمية البشرية بما في ذلك التعليم والصحة



ملاحظة: علاقة الارتباط بين التغير في مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للآداء والتغير في مؤشر التنمية البشرية هي 0.31. وتكون العلاقة جوهرية عند مستوى 1% بعد ضبط نصيب الفرد من الدخل. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛ بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ملاحظات

1. راجع <http://wbi.worldbank.org> للحصول على مزيد من المعلومات عن مشروع المرأة والأعمال والقانون.
2. تتضمن الإجراءات ما هو مطبق لبدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية وإنفاذ العقود؛ والمستندات المطلوبة للتجارة عبر الحدود؛ والمدفوعات اللازمة لسداد الضرائب. والخفض هو الفارق بين إجمالي العدد الوارد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 والوارد في تقرير 2014، في مختلف الاقتصادات التي يغطيها التقرير.
3. يتجاوز إجمالي عدد الشركات المسجلة 3.1 مليون شركة، لكن لأن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا يركز إلا على الشركات ذات المسؤولية المحدودة فإن مجموعة فرعية من الشركات اختيرت هنا.
4. ربما لا تكون نسبة الاقتصادات التي طبقت إصلاحاً تنظيمياً واحداً أو أكثر من أي نوع هي نفسها مجموع نسبة الاقتصادات التي طبقت إصلاحاً واحداً على الأقل لتدعيم المؤسسات القانونية ونسبة الاقتصادات التي طبقت إصلاحاً واحداً على الأقل

تحدٍ كبير. وكثير من العوامل التي تشكل البيئة التي تصاغ فيها السياسات الاقتصادية تقع خارج سيطرة معظم صانعي السياسات، وخاصة أولئك في العالم النامي؛ فأسعار الفائدة العالمية والأسعار العالمية للسلع الأولية ونوعية إدارة الاقتصاد الكلي في الاقتصادات الأكبر، كلها أمثلة ترد إلى الذهن. بيد أن القواعد وأنظمة أنشطة الأعمال التي تختار الحكومات تطبيقها لتدعيم نشاط القطاع الخاص هي في الأساس محلية. وسواء كانت هذه القواعد تمثل أعباء معقولة أو مفرطة، وسواء خلقت حوافز مشوهة أو ساعدت في تهيئة فرص متساوية، وسواء

في مختلف أجزاء العالم لتنفيذ ممارسات أفضل، حاول التقرير أن يصور التجارب ويبرز الإجراءات ذات الارتباط بالحكومات التي تفكر في إصلاحات مماثلة. ومن المحتمل وجود دروس مفيدة نتعلمها من تجارب الآخرين.

وقد حافظت البيانات التي قدمها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنوات على اهتمام صانعي السياسات. وأحد الأسباب يكمن في أن تنفيذ سياسات اقتصادية متسقة في مواجهة اقتصاد عالمي سريع التغير وتوقعات اقتصادية غير واضحة هو

مكون الدراسة من مؤشر التنمية البشرية هو 0.16. وكل من العلاقتين جوهرية عند مستوى 1% بعد ضبط نصيب الفرد من الدخل.

7. سؤال واحد من بين الأسئلة الستة عشر في سياسة البلاد والتقييمات المؤسسية يستخدم مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال بوصفها معلماً استرشادياً.

8. علاقة الارتباط بين التغير في مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء والتغير في مكون الصحة من مؤشر التنمية البشرية هو 0.28. علاقة الارتباط بين التغير في مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء والتغير في

لخفض مدى تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها (راجع الشكل 1.6) لأن بعض الاقتصادات قد تطبق إصلاحات من هذين النوعين.

5. دولار وكلاينبرج وكراي 2013.

6. هذه هي الإصلاحات التي علم فريق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أن المعلومات التي وردت في التقرير ساعدت في صياغة أجندة الإصلاح الخاصة بها.

معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: القياس من أجل تحديد الأثر



ويمكن للبيانات المجمعة عبر استطلاعات على مستوى الشركات أن تقيس التجارب الفعلية على نحو أفضل. وعبر السنين كان اختيار المؤشرات لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال توجهه البحوث الاقتصادية وبيانات على مستوى الشركات، خاصة استطلاعات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال. وتوفر هذه الاستطلاعات بيانات تبرز العقبات الرئيسية أمام النشاط التجاري كما ينقلها أصحاب الأعمال في أكثر من 120 اقتصادا. ومن بين العوامل التي حددتها الاستطلاعات باعتبارها مهمة لمؤسسات الأعمال الحصول على التمويل والكهرباء، وهو ما دفع إلى تصميم المؤشرين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عن الحصول على الائتمان والحصول على الكهرباء.

إن تصميم مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال يستخرج أيضا من أبعاد نظرية تم تجميعها من أدبيات بحثية معمقة. وكان من بين الإلهامات الأولية دراسة خلفية أعدت لتقرير عن التنمية في العالم 2002: بناء المؤسسات للأسواق الذي أصدره البنك الدولي وابتثق عنه مؤشر يقيس مدى كفاءة الأنظمة القضائية.³ وقد أسهمت هذه الدراسة في رزمة جديدة من البحوث في القانون والاقتصاد. وتعد الدراسات الأساسية التي تطور منهجية كل مجموعة من مجموعات مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال جزءا من هذه الرزمة من البحوث.⁴ وقد أثبتت هذه الدراسات أهمية القواعد والأنظمة التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لمثل هذه النواتج الاقتصادية من حجم التبادل التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، ورسملة السوق في البورصات، والائتمان الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

فالقواعد والأنظمة تخضع للسيطرة المباشرة لصانعي السياسات، وسيبدأ صانعو السياسات في إطار سعيهم إلى تغيير مجموعة الحوافز التي تعمل بموجبها مؤسسات الأعمال بتغيير القواعد والأنظمة التي تؤثر على سلوكها، ويتجاوز تقرير

إن أنظمة أنشطة الأعمال السليمة أمر حيوي لازدهار القطاع الخاص، ويمثل الأخير أهمية للتنمية العامة. وفي بلدان العالم النامي، فإن القطاع الخاص هو أكبر موظف للعمالة، إذ يوفر نحو 90 في المائة من فرص العمل.¹ ولذلك فإن وجود أنظمة أنشطة أعمال صحيحة وما يرتبط بذلك من مؤسسات أمر ضروري لسلامة الاقتصاد.²

وهذا هو العدد الحادي عشر من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وقبل صدور العدد الأول عام 2003، لم يكن يتوفر سوى القليل من مقاييس أنظمة أنشطة الأعمال، وكان هناك عدد أقل قابل للمقارنة على الصعيد العالمي. واعتمدت الجهود السابقة في الثمانينيات والتسعينيات على بيانات مبنية على التصورات. وتركزت استطلاعات آراء الخبراء أو مؤسسات الأعمال على جوانب واسعة من بيئة الأعمال وغالبا ما كانت تستعرض تجارب تلك المؤسسات. وكانت هذه الاستطلاعات تفتقر في الغالب إلى التحديد والقابلية للمقارنة فيما بين البلدان، وهو ما قدمه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: بالتركيز على معاملات وقوانين ومؤسسات محددة تحديدا جيدا، بدلا من أسئلة عامة عن بيئة الأعمال تستند إلى التصورات.

ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أنظمة أنشطة الأعمال المعنية بالشركات المحلية. ويركز المشروع على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في أكبر مدينة تجارية في اقتصاد ما. واستنادا إلى دراسات حالة معيارية، يعرض التقرير كمية مؤشرات عن الأنظمة التي تنطبق على الشركات في مراحل مختلفة من دورة حياتها. ويمكن المقارنة بين نتائج كل اقتصاد و نتائج كل من الاقتصادات الأخرى وعددها 188 وعبر الزمن.

ويمكن قياس قواعد قانونية، كالتى يركز عليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، بطريقة معيارية وهي تتأثر بإصلاح السياسات تأثيرا مباشرا. لكن هذه المقاييس قد لا تعكس التجربة الفعلية لتلك الشركات.

- اختيار المؤشرات لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال توجهه بحوث اقتصادية وبيانات على مستوى الشركات.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يتناول عدة مجالات مهمة من البيئة التنظيمية التي تنطبق على الشركات المحلية.
- عند إنشاء المؤشرات يستخدم مشروع ممارسة أنشطة الأعمال نوعين من البيانات: يعتمد النوع الأول على مطالعات القوانين والأنظمة، في حين يقيس الثاني مدى تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها.
- المؤشرات أعدت لتدور حول سيناريوهات لحالات معيارية بافتراضات محددة. ومن هذه الافتراضات موقع شركة ما في أكبر مدينة تجارية في الاقتصاد.
- الهدف من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هو إيجاد أنظمة مصممة بحيث تسهم بالكفاءة، تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها وبسيطة في التطبيق.
- على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية، ساعد أكثر من 25 ألف مهني في 189 اقتصادا في توفير البيانات التي تترى مؤشرات التقرير.

مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال فحسب، بل في غيرها من مجموعات البيانات الدولية التي تتناول جوانب القدرة التنافسية. وأفضل الاقتصادات أداءً في مراتب ممارسة أنشطة الأعمال هي ليست الاقتصادات التي نجحت في وضع قواعد تسهل التفاعلات في الأسواق دون الإعاقة غير المبررة لتنمية أنشطة الأعمال تتناول الأنظمة الذكية، ولا يمكن أن توفر هذه الأنظمة سوى دولة تؤدي وظائفها على نحو جيد (الشكل 2.1).

نوعان من البيانات

عند إنشاء المؤشرات يستخدم مشروع ممارسة أنشطة الأعمال نوعين من البيانات. وتأتي المجموعة الأولى من قراءة القوانين والأنظمة في كل اقتصاد. ويفحص فريق ممارسة أنشطة الأعمال، بالتنسيق مع الخبراء المحليين ممن شاركوا في استطلاع الرأي، قانون الشركات كي يعثروا، مثلاً، على اشتراطات الإفصاح عن معاملات الأطراف المعنيين. ويطلع على القانون المدني للتوصل إلى عدد الإجراءات اللازمة لحل أي نزاع بشأن عملية بيع تجارية أمام المحاكم المحلية. ويراجع قانون العمل للتوصل إلى نطاق واسع من البيانات المتعلقة بالعلاقة بين العامل وصاحب العمل. ويفحص أدوات قانونية أخرى بحثاً عن بيانات رئيسية أخرى تستخدم في المؤشرات وللعديد منها جانب قانوني كبير. وفي الواقع فإن نحو ثلاثة أرباع البيانات المستخدمة في التقرير هي من هذا

العمال. ويمكن الاطلاع على مزيد من البيانات عن الانظمة الخاصة بالعمال والتي تم جمعها في 189 اقتصاداً على موقع ممارسة أنشطة الأعمال.⁶

التشديد على انظمة أنشطة الأعمال الذكية

إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا يدور حول إلغاء دور الدولة في تنمية القطاع الخاص، بل على النقيض، فإنه يدرك أن للدولة دوراً جوهرياً في هذه التنمية. ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توفر قواعد رشيدة. ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وتوضيحها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وتحسين إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بالحماية القانونية اللازمة من أي تعسف. والهدف هو إيجاد انظمة مصممة بحيث تتسم بالكفاءة، وتكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها وبسيطة في التطبيق.

وعلى ذلك، فإن بعض مؤشرات التقرير تمنح تقديراً أعلى مقابل أنظمة أنشطة الأعمال الأفضل والأكثر تطوراً، كما يفعل مؤشر حماية المستثمرين لاشتراطات الإفصاح عن معاملات الأطراف المعنيين الأكثر صرامة. وتعطي مؤشرات أخرى، مثل المؤشرات التي تتعامل مع تراخيص البناء، أقل تقديراتاً للاقتصادات التي تفتقر للانظمة في المجال الخاص للقياس أو التي لا تطبق انظمتها (تعتبر اقتصادات "بدون ممارسة") فتعاقبها للافتقار للانظمة الملائمة. ومع ذلك فإن مؤشرات أخرى تمنح تقديراً مرتفعاً لتبسيط الأنظمة القائمة وخفض تكلفة التقيد للشركات، كما يفعل مؤشر بدء النشاط التجاري، على سبيل المثال، إذا تمكنت الشركات من الامتثال لشكليات بدء النشاط التجاري في إطار الشباك الواحد أو عبر موقع إلكتروني موحد. وفي النهاية، تعطي بعض المؤشرات تقديراً للاقتصادات التي تطبق أسلوب الانظمة المستندة إلى المخاطر باعتبارها وسيلة لمعالجة أي مشاغل بيئية واجتماعية، وذلك بفرض اشتراطات تنظيمية أكبر على الأنشطة التي تمثل مخاطر أكبر للمواطنين واشتراطات أقل على الأنشطة ذات المخاطر الأقل.

ومن بين الاقتصادات الـ 30 التي تصدر مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فإن عدداً كبيراً — كندا والدنمارك وألمانيا واليابان وجمهورية كوريا ونوزيلندا و النرويج والسويد — يستند على خلفية الحكومة ذات الدور المهيمن في الاقتصاد، بما في ذلك عبر تحديد قواعد تنظيم مختلف جوانب أنشطة القطاع الخاص. ورغم ذلك فإن أداء كل هذه الاقتصادات جيد لا على

ممارسة أنشطة الأعمال تحديد وجود مشكلة ما في الإطار التنظيمي، مشيراً إلى أنظمة أو إجراءات تنظيمية معينة يمكن إصلاحها. وتتيح كمية مؤشرات لائظمة أنشطة الأعمال المجال أمام بحوث عن كيفية تأثير هذه الانظمة المحددة على سلوك الشركات والنتائج الاقتصادية.

وقد غطى التقرير الأول من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال خمسة موضوعات و133 اقتصاداً. ويغطي تقرير هذا العام 11 موضوعاً و189 اقتصاداً. وترد عشرة موضوعات في كل من الترتيب الكلي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال وقياس الابتعاد من الحد الأعلى للأداء.⁵ وتتيح منهجية ممارسة أنشطة الأعمال تحديث المؤشرات بطريقة غير مكلفة نسبياً وقابلة للتكرار.

وقد استفاد المشروع من تقييم الحكومات والأكاديميين والمهنيين والمراجعين المستقلين، وفي الآونة الأخيرة من هيئة مستقلة شكلها رئيس مجموعة البنك الدولي. وجاءت توصيات اللجنة متأخرة بما لم يسمح بإجراء تغييرات ملموسة في تقرير هذا العام، لكن المشروع سيبحث الخيارات القائمة لتحسين الأعداد المقبلة. ولتحقيق هذه الغاية، سينتقل الإشراف التنفيذي للمشروع إلى مكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاد التنمية بمجموعة البنك الدولي، وذلك لتدعيم أوجه التضافر بين التقرير وبين غيرها من التقارير الرئيسية للمجموعة. وما زال الهدف الأول هو: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال والعمل على تحسينها.

ما المجالات التي يعطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدة مجالات مهمة من البيئة التنظيمية التي تنطبق على الشركات المحلية. فهو يقدم مقاييس كمية لأنظمة بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. ويقاس التقرير أيضاً بالأنظمة المتعلقة بتوظيف العمال.

ولا يقدم تقرير هذا العام ترتيباً للاقتصادات على مؤشر توظيف العمال أو بدرجة الموضوع في الترتيب الكلي الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وهو يقدم البيانات على مؤشرات توظيف

الشكل 2.1 كيف يحدد التقرير أنظمة أنشطة الأعمال الذكية؟



النوع ويسهل التحقق منها مقارنة بالقوانين. ويلعب الخبراء المحليون المشاركون في الاستطلاعات دوراً حيوياً في مساندة فهم فريق ممارسة أنشطة الأعمال للقواعد والقوانين وتفسيره لها.

وتستخدم بيانات النوع الثاني بوصفها مدخلات للمؤشرات عن تعقيد وتكلفة الإجراءات التنظيمية. وتقيس هذه المؤشرات الفاعلية في تحقيق الهدف التنظيمي، مثل عدد الإجراءات المطلوبة للحصول على ترخيص بناء أو الوقت الذي يستغرقه الحصول على هوية قانونية لشركة ما. وفي هذه المجموعة من المؤشرات، تسجل تقديرات التكلفة وفق جداول الرسوم الرسمية إن وجدت. وتتضمن التقديرات الزمنية في الغالب عنصر الحكم من قبل المشاركين في الاستطلاع الذين يديرون في العادة الأنظمة المعنية أو يوظفون بالمعاملات ذات الصلة. ومن أجل إنشاء مؤشرات زمنية، يتم تقسيم أي عملية إجرائية، مثل بدء النشاط التجاري، إلى خطوات وإجراءات محددة بوضوح (للمزيد من التفاصيل، راجع النقاش حول المنهجية في هذا الفصل). وفي إعداد مؤشر بدء النشاط التجاري، يبنى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على عمل هرناندو دي سوتو الرائد في تطبيق نهج الزمن والحركة في الثمانينات الذي يظهر العقبات أمام إنشاء مصنع للملابس على مشارف ليما.⁷

عند وضع بيانات هذا النوع الثاني، فإن فريق ممارسة أنشطة الأعمال ينشئ عدة جولات من التفاعلات مع خبراء من المشاركين في الاستطلاع، عن طريق مكالمات عبر الهاتف ومراسلات مكتوبة وزيارات يقوم بها الفريق، حتى يتم الاتفاق على الإجابة النهائية.⁸ وفيما يتعلق ببيانات النوع الأول، ولأنها تستند إلى القوانين، فالحاجة أقل للاتفاق وللحصول على عينة أكبر من الخبراء لضمان الدقة.

ما المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

أمام بيانات ممارسة أنشطة الأعمال قيود رئيسية ينبغي مراعاتها من جانب من يستخدمها.

قيود على النطاق

مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال مقيدة في النطاق، ونشير على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- لا يقيس التقرير كامل نطاق العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على نوعية

بيئة الأعمال في اقتصاد ما أو قدرته التنافسية. فهو لا يعرض، مثلاً، جوانب الأمن، أو انتشار الرشاوي والفساد، أو حجم الأسواق، أو استقرار الاقتصاد الكلي (بما في ذلك ما إذا كانت الحكومة تدير مالباتها العامة بأسلوب مستدام)، أو حالة النظام المالي، أو حالة سوق إيجار أو إعادة بيع العقارات، أو مستوى التدريب والمهارات في القوة العاملة.

- حتى في مجموعة المؤشرات الصغيرة نسبياً بالتقرير فإن ضيق التركيز متعمد. فمؤشرات الحصول على الكهرباء، على سبيل المثال، تستعرض الإجراءات والفترة الزمنية والتكلفة اللازمة للحصول على شركة على وصلة كهرباء دائمة لإمداد مخزن معياري بالكهرباء، لكنها لا تحاول قياس مدى انتظام التيار الكهربائي نفسه. وعبر تلك المؤشرات، يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إبدأً منظوراً ضيقاً عن نطاق التحديات التي تواجهها الشركات في مجال البنية التحتية، ولا سيما في العالم النامي. فالتقرير لا يعالج مدى ما قد تضيفه الطرق والسكك الحديدية والمرافق والاتصالات غير المؤهلة إلى تكاليف الشركات وتقويض لقدرتها التنافسية (باستثناء قياس نوعية المرافق والطرق في مؤشرات التجارة عبر الحدود). ويغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 11 مجالاً من مجالات دورة حياة الشركة عبر 11 مجموعة محددة من المؤشرات (الجدول 2.1). وعلى مثال مؤشرات الحصول على الكهرباء، فإن المؤشرات الخاصة ببدء

النشاط التجاري أو حماية المستثمرين لا تغطي جميع جوانب التشريعات التجارية. أما المؤشرات التي تتناول تشغيل العمال فلا تغطي جميع مجالات التشريعات العمالية؛ فعلى سبيل المثال، لا تقيس هذه المؤشرات الأنظمة التي تتعامل مع قضايا الصحة والسلامة في مكان العمل أو حق التفاوض الجماعي.

- إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا يحاول قياس جميع التكاليف والمنافع التي يفرضها قانون أو نظام معين على المجتمع كله. فمؤشرات دفع الضرائب، على سبيل المثال، تقيس سعر الضريبة الإجمالي في معزل عن التكاليف التي تحمّلها الشركة. ولا تقيس المؤشرات، وليس الهدف منها أن تقيس، منافع البرامج الاجتماعية والاقتصادية الممولة عن طريق الحصيلة الضريبية. ويتيح قياس القوانين والأنظمة الخاصة بالشركات أحد المدخلات في النقاش عن العبء التنظيمي المصاحب لتحقيق أهداف تنظيمية. وقد تختلف هذه الأهداف من اقتصاد إلى آخر. ويتيح التقرير نقطة البداية لهذا النقاش.

الاقتصار على سيناريوهات حالات معيارية

من الاعتبارات الرئيسية لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال أنه من الضروري أن تضمن إمكانية مقارنة البيانات بين مجموعة من اقتصادات العالم. ولذلك فإن هذه المؤشرات قد أعدت لتدور حول سيناريوهات حالات معيارية بافتراضات محددة.

الجدول 2.1 ممارسة أنشطة الأعمال – المستويات المعيارية لأحد عشر مجالاً في أنظمة أنشطة الأعمال

مدى التعقيد وتكلفة إجراءات الأعمال	
بدء النشاط التجاري	الإجراءات، والزمن، والتكلفة، والحد الأدنى اللازم لرأس المال
استخراج تراخيص البناء	الإجراءات، والوقت، والتكلفة
توصيل الكهرباء	الإجراءات، والوقت، والتكلفة
تسجيل الملكية	الإجراءات، والوقت، والتكلفة
دفع الضرائب	السداد والوقت والسعر الإجمالي للضريبة
التجارة عبر الحدود	المستندات، والوقت، والتكلفة
قوة المؤسسات القانونية	
الحصول على الائتمان	قوانين الضمانات المنقولة ونظم معلومات الائتمان
حماية المستثمرين	الإفصاح والمسؤولية في معاملات الأطراف المعنية
إنفاذ العقود	الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة لتسوية نزاع تجاري
تسوية حالات الإعسار	الوقت والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد
توظيف العمال	المرونة في أنظمة التوظيف

ملاحظة: لا تدرج مؤشرات توظيف العمال في ترتيبات هذا العام في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ولا في حساب أي بيانات عن مدى قوة المؤسسات القانونية الواردة في الأشكال بالتقرير.

الإطار 2.1 المقارنة بين الأنظمة على المستوى المحلي: ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى المحلي

يتجاوز التحليل الوارد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى المحلي حدود أكبر مدينة تجارية في اقتصاد ما، وهو يعرض الاختلافات في الأنظمة أو في تنفيذ القوانين الوطنية في مختلف المواقع داخل اقتصاد ما (كما هو الحال في الهند) أو منطقة (كما هو الحال في جنوب شرق أوروبا). وتبدأ المشاريع بطلب من الحكومات.

وينتج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى المحلي بيانات مفصلة عن أنظمة أنشطة الأعمال في مواقع كانت المعلومات غير متوفرة عنها أو البيانات الوطنية غير كافية للتقييم الكامل للبيئة التنظيمية. لكن الأمر يتجاوز مجرد جمع بيانات، فقد أثبت تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى المحلي أنه محرك قوي للإصلاح التنظيمي:

- يتضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى المحلي تفاعلات متعددة مع شركاء الحكومة على المستوى الوطني والإقليمي والبلدي، وهو ما ينجم عنه مسؤولية محلية وبناء للقدرة.
- البيانات الواردة قابلة للمقارنة عبر مختلف المواقع داخل الاقتصاد المعني وعلى الصعيد الدولي، مما يتيح للمواقع قياس نتائجها مقارنة بمستوى مرجعي سواء محليا أو عالميا. مقارنات المواقع التي توجد داخل الاقتصاد الواحد و بالتالي التي تتقاسم الإطار القانوني والتنظيمي ذاته يمكن أن تكون كاشفة: يجد المسؤولون المحليون أنه من الصعب تفسير أسباب صعوبة ممارسة نشاط الأعمال في بلدهم عما هو الحال في بلد مجاور.
- الإشارة إلى الممارسات الجيدة القائمة في بعض المواقع دون الأخرى في اقتصاد ما تساعد صانعي السياسات على إدراك إمكانية الوصول إلى أداء تنظيمي أفضل كثيرا مما يظهره الترتيب الوارد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العالمي. يمكن أن يثير هذا مناقشات عن الإصلاح التنظيمي عبر مختلف مستويات الحكومة، مما يوفر فرصا للحكومات والوكالات المحلية كي تتعلم من بعضها البعض.
- مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى المحلي قابلة للتطبيق، لأن معظم المجالات التي يتم قياسها تقع في نطاق تفويض الحكومات. فضلا عن ذلك فإن التقارير تقدم توصيات بشأن السياسات ونماذج للممارسات الجيدة التي يسهل محاكاتها بسبب الاشتراك في التقاليد والمؤسسات القانونية.

ومنذ عام 2005 قامت تقارير محلية بتغطية 355 مدينة في 55 اقتصادا، من بينها البرازيل والصين والهند وكينيا والمغرب وباكستان والفلبين^أ واستكملت الدراسات المحلية للعام الحالي في كولومبيا وإيطاليا، وصدر تقرير يغطي مجموعة واحدة من البيانات عن هرجيسة (أرض الصومال). وتجري دراسات في 15 مدينة و3 مرافق في مصر، و31 ولاية والمنطقة الاتحادية في المكسيك، وفي 36 ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية في نيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، نشر تقريران إقليميان هذا العام:

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في اقتصادات مجموعة السبعة^ب، حيث تمت المقارنة بين أنظمة أنشطة الأعمال في اقتصادات المجموعة: أفغانستان، وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو وهاتي ولبيريا وبابوا غينيا الجديدة وسيراليون وجزر السولومون وجنوب السودان وتيمور الشرقية وتوغو^ج ومجموعة السبعة^د هي آلية عالمية من مسؤولية وقيادة البلدان المعنية وقد أنشئت في أبريل/نيسان 2010 لمراقبة التحديات الفريدة التي تواجه الدول الهشة والإبلاغ عنها ولفت الانتباه إليها.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في تجمع شرق أفريقيا، ويغطي بوروندي وكينيا ورواندا وتانزانيا وأوغندا.

أ. التقارير المحلية متاحة على موقع ممارسة أنشطة الأعمال <http://www.doingbusiness.org/subnational>
ب. لا يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بيانات عن الصومال، وهي عضو أيضا في مجموعة السبعة^د.

ومن هذه الافتراضات موقع شركة نظرية، وهو موضوع دراسة حالة في التقرير، في أكبر مدينة تجارية في الاقتصاد المعني. والواقع هو أن أنظمة أنشطة الأعمال وإنفاذها تختلف في أغلب الأحيان داخل كل اقتصاد، وبخاصة في الدول الاتحادية والاقتصادات الضخمة. بيد أن تجميع البيانات عن كل دائرة اختصاص في كل من الاقتصادات التي يغطيها التقرير وعددها 189 سيكون أمرا مكلفا للغاية.

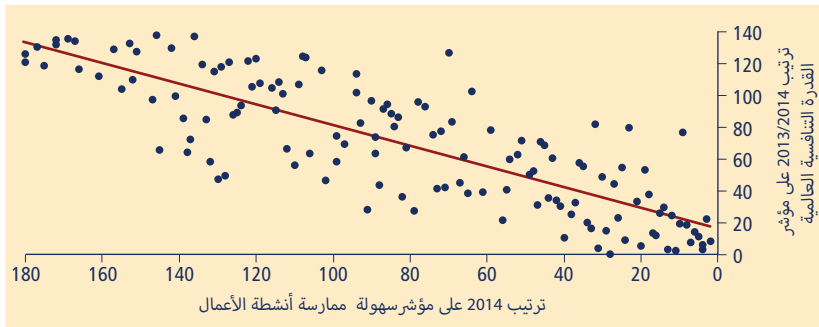
ويدرك تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القيود التي تفرضها سيناريوهات وافتراضات الحالات المعيارية، غير أنه في حين تأتي هذه الافتراضات على حساب التعميم، فهي تساعد أيضا على إمكانية إخضاع هذه البيانات للمقارنة. ولهذا السبب، فمن الشائع أن نرى افتراضات مقيدة من هذا النوع في المؤشرات الاقتصادية، فإحصاءات التضخم، على سبيل المثال، غالبا ما تستند إلى أسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية في عدد محدود من المناطق الحضرية، حيث إن جمع بيانات عن الأسعار على المستوى الوطني يكون مكلفا بدرجة تعوق عملية الجمع في كثير من الاقتصادات. ومن أجل استعراض التبيان الإقليمي في بيئة الأعمال داخل الاقتصادات، يستكمل التقرير مؤشرات العالمية بدراسات محلية في بعض الاقتصادات حيث تتلاقى الموارد والمصالح معا (الإطار 2.1).

وتتضمن بعض موضوعات ممارسة أنشطة الأعمال مجالات معقدة ولذا فمن المهم أن تحدد الحالات المعيارية تحديدا واضحا. فسيناريو الحالة المعيارية، مثلا، يشمل عادة شركة ذات مسؤولية محدودة أو نظيرتها القانونية، ولا اعتبارات تعريف هذا الافتراض شقان. أولهما، أن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة، نظريا، هي الشكل الأكثر انتشارا للشركات التي يملكها أكثر من فرد واحد في كثير من اقتصادات العالم. وثانيا، أن هذا الخيار يعكس تركيز التقرير على زيادة فرص ريادة الأعمال: فالمستثمرون يجدون تشجيعا لتأسيس شركات حيث تقتصر الخسائر المحتملة على حجم مساهمتهم في رأس المال.

الاقتصاد على القطاع الرسمي

إن مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تفترض أن أصحاب الأعمال لديهم المعرفة بالأنظمة المطبقة ويلتزمون بها. أما عمليا، فإن أصحاب الأعمال ربما لا يعرفون ما المطلوب عمله أو كيفية الالتزام وقد يخسرون وقتا كبيرا في محاولة التعرف على ذلك. أو ربما أنهم يتجنبون الالتزام تماما

الشكل 2.2 علاقة ارتباط قوية بين ترتيبات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وترتيبات المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن القدرة التنافسية العالمية



ملاحظة: العلاقات هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بعد ضبط دخل الفرد. المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال؛ WEF، 2013.

وللشركات الجيدة الاستثمار والنمو، ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل.

ويعمل التقرير بمثابة بارومتر يقيس البيئة التنظيمية للشركات المحلية. وقياسا على التخصصات الطبية، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال شبيه باختبار الكولسترول. فذلك الاختبار لا يكشف لنا كل شيء عن صحتنا. لكن مستوى الكوليسترول أسهل في القياس من الصحة العامة، ويقدم الاختبار لنا معلومات مهمة، ويحذرنا إذا كنا بحاجة إلى تعديل سلوكياتنا. وبالمثل، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا يكشف لنا كل شيء عما نحتاج إلى معرفته عن البيئة التنظيمية للشركات المحلية. لكن مؤشراتنا تعطي جوانب يعد قياسها أسهل من قياس البيئة التنظيمية بأكملها، وتقدم لنا معلومات مهمة عما يتعين تعديله.

ويقوم أحد الأساليب التي تختبر ما إذا كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يمثل بديلا للبيئة التنظيمية الأوسع وللقدرة التنافسية على العلاقات بين الترتيبات الواردة في التقرير وغيرها من مستويات اقتصادية مرجعية. والأقرب لما تقيسه تقارير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة مؤشرات تنظيم الأسواق الإنتاجية التي تجمعها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فهذه المؤشرات تستهدف المساعدة على تقييم ما إذا كانت البيئة التنظيمية تشجع المنافسة أو تعرقها. وهي تشمل نطاق القيود على الأسعار، ونظام التراخيص والتصاريح، ودرجة بساطة القواعد والإجراءات، والأعباء الإدارية والعوائق القانونية والإجرائية، ومدى انتشار الإجراءات التمييزية، ودرجة الرقابة الحكومية على مؤسسات الأعمال.¹² وهناك علاقة ارتباط قوية بين هذه المؤشرات – تطبق على 39 بلدا

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

عن طريق استعراض الجوانب الرئيسية للأنظمة الإجرائية، يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال فرصة ثرية لوضع مستويات معيارية. وممارسة الترتيب المعياري هذه تكون غير كاملة بالضرورة، تماما كما أن بيانات التقرير محدودة في نطاقها. وهي مفيدة حين تساعد في إصدار أحكام، لكنها غير مفيدة حين تحل محل الأحكام.

بعدم التسجيل في هيئة التأمينات الاجتماعية، مثلا. وحين تكون الأنظمة عسيرة جدا، يزيد حجم القطاع غير الرسمي في العادة.⁹ فمقارنته بنظيراتها في القطاع الرسمي، يكون نمو الشركات في القطاع غير الرسمي أبدا عادة، وقدرتها على الحصول على الائتمان أضعف، وتوظف عددا أقل من العمال، ويبقى هؤلاء العاملون خارج نطاق حماية قانون العمل.¹⁰ ويقل احتمال دفع الضرائب من جانب الشركات في القطاع غير الرسمي.

ويقيس التقرير مجموعة من العوامل التي تساعد على توضيح نشوء القطاع غير الرسمي وتقديم لصانعي السياسات رؤى عن مجالات محتملة للإصلاح التنظيمي. ويتطلب فهم مختلف أبعاد بيئة أنشطة الأعمال الشاملة، وتكوين منظور متكامل وشامل للتحديات التي تواجه السياسات، المزج بين الرؤى المتبصرة التي يطرحها هذا التقرير والبيانات المستقاة من مصادر أخرى، مثل استطلاعات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.¹¹

لماذا هذا التركيز؟

لماذا يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على البيئة التنظيمية للشركات الصغيرة والمتوسطة؟ تعد هذه الشركات محركات رئيسية للمنافسة والنمو وتوفير فرص العمل وخاصة في الاقتصادات النامية. لكن في هذه الاقتصادات، يقع نحو 65% من الناتج في القطاع غير الرسمي، ويرجع ذلك في الغالب إلى شدة البيروقراطية والأنظمة، وفي القطاع غير الرسمي تفتقر الشركات لإمكانية الحصول على الفرص والحماية التي يوفرها القانون. وحتى الشركات التي تعمل في القطاع الرسمي ربما لا تحظى جميعها بإمكانية متساوية للحصول على هذه الفرص والحماية.

وحين تكون الأنظمة مرهقة والمنافسة محدودة يعتمد النجاح في العادة على العلاقات الشخصية. لكن حين تكون الأنظمة شفافة وفاعلة ومطبقة بأسلوب بسيط يصبح من الأسهل على أصحاب الأعمال الطموحين المنافسة على قدم المساواة والابتكار والنمو. ومن هذا المنطلق يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أن القواعد الجيدة أمر رئيسي للاحتماء الاجتماعي. ويقضي تعزيز النمو – وضمان قدرة الجميع، بصرف النظر عن مستوى دخلهم، على المشاركة في جني ثماره – توفر بيئة يمكن فيها للمنضمين الجدد ممن لديهم رغبة وأفكار جيدة بدء النشاط التجاري، وحيث يمكن

أو بتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. ورغم نطاق التركيز الضيق للمؤشرات، فإن النقاش الأولي في اقتصاد ما حول النتائج التي تبرزها إلى نقاش أكثر عمقا عن مدى ارتباطها بالاقتصاد وعن المجالات التي يتعين إجراء إصلاح تنظيمي فيها بما في ذلك المجالات التي تتجاوز ما يقيسه التقرير.

جزء من مقارنة واسعة لإصلاح السياسات

كثير من مؤشرات التقرير "قابلة للتطبيق". فعلى سبيل المثال، للحكومات سيطرة مباشرة على الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للشركات الجديدة. وتستطيع أن تستثمر في سجلات الشركات والعقارات لزيادة كفاءة مثل هذه الوكالات العامة. ويمكنها تحسين كفاءة إدارة الضرائب باعتماد أحدث تكنولوجيا بغرض تسهيل إعداد الضرائب وإنشاء الملفات وعمليات السداد من جانب مجتمع الأعمال. وتستطيع أن تهض بإصلاحات لنظام المحاكم لتقصير فترة التأخير في إنفاذ العقود. لكن بعض مؤشرات التقرير يستعرض إجراءات وتوقيت وتكلفة تشمل المشاركين في القطاع الخاص، مثل المحامين وكتاب العدل والمهندسين والكهربائيين ووكلاء الشحن. وربما يكون لدى الحكومات مجال تأثير لا يُذكر في المدى القصير على الرسوم التي يتقاضاها أصحاب هذه المهن، لكن يمكن تحقيق الكثير عن طريق تدعيم أنظمة الترخيص لممارسة هذه المهن ومنع السلوك المناوئ للمنافسة. وليس للحكومات سيطرة على المواقع الجغرافية لاقتصادها، وهو عامل يمكن أن يؤثر سلبا على مؤسسات الأعمال.

وفي حين أن مؤشرات التقرير قابلة للتطبيق، فهذا لا يعني بالضرورة أنها "جيدة بالتطبيق" في سياق معين. فالإصلاحات التنظيمية عنصر واحد من إستراتيجية تستهدف تحسين القدرة التنافسية وإنشاء أساس قوي لنمو اقتصادي مستدام. وهناك الكثير من الأهداف الأخرى للسعى لتحقيقها، مثل الإدارة الفعالة للمالية العامة، والانتباه الكافي للتعليم والتدريب، واعتماد أحدث التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية ونوعية الخدمات العامة، ومراعاة نوعية الهواء والماء للحفاظ على صحة المواطن. وعلى الحكومات أن تقرر مجموعة الأولويات التي تلائم ما تواجهه من احتياجات. فالقول بأنه على الحكومة أن تعمل تجاه مجموعة معقولة من القواعد من أجل نشاط القطاع الخاص (كما هو وارد، على سبيل المثال، في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال) لا يعني أن ذلك يجب أن يأتي على حساب أهداف أخرى من السياسات الجيدة بالسعي.

ذلك الاقتصاد، بدلا من التغيير فقط في أداء هذا الاقتصاد نسبة إلى غيره من الاقتصادات. و هكذا يأتي قياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء بوصفه عنصرا مكملا للترتيب الإجمالي السنوي للمراكز المبنية على مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتي تقارن بين الاقتصادات في فترة زمنية واحدة.

ويستخدم التقرير أسلوب المتوسط البسيط لاحتساب الأوزان في المؤشرات ذات المكونات واحتساب الترتيب ومدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء. وتم التطرق إلى منهج أخرى، منها استخدام أسلوب المُرَكَّبَات الأساسية والمُرَكَّبَات غير المشاهدة.¹⁶ وقد ظهر أنهما يؤديان إلى نتائج متطابقة تقريبا للنتائج الناجمة عن المتوسط البسيط. وفي غياب إطار نظري قوي يعين مختلف الأوزان للموضوعات التي يجري تغطيتها للاقتصادات التي يشملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وعددها 189 اقتصادا، فقد استخدم أبسط الأساليب: تحديد أوزان متساوية لجميع الموضوعات، ومنح أوزان متساوية لكل مكون داخل كل موضوع.¹⁷

ويتعلق كل موضوع وارد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بجانب مختلف للبيئة التنظيمية للأعمال. وتباين الترتيبات لكل اقتصاد، تباينا كبيرا في الغالب، فيما بين مختلف الموضوعات، مما يشير إلى أن الأداء القوي لاقتصاد ما في مجال ما يمكن أن يوجد إلى جانب أداء ضعيف في مجال آخر. ومن الأساليب السريعة لتقييم مدى التباين للأداء التنظيمي لاقتصاد ما في مختلف المجالات هو فحص الترتيبات حسب الموضوع (راجع جداول البلدان)، فغواتيمالا مثلا، تحتل المركز 79 في الترتيب الإجمالي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. لكن مركزها في سهولة الحصول على الائتمان هو 13، و23 على مؤشر سهولة تسجيل العقارات، و34 على مؤشر سهولة توصيل الكهرباء. وفي الوقت ذاته، فإنها تحتل المركز 116 على مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود، و145 على مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري، و157 على مؤشر حماية المستثمرين (راجع الشكل 1.3 في الموجز الوافي).

كيف تستخدم الحكومات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال

إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقدم لصانعي السياسات أداة قياس مرجعية مفيدة في إثارة نقاش حول السياسات، سواء بكشف التحديات المحتملة

ومنذ عام 2006 يسعى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توفير منظورين اثنين للبيانات التي يجمعها: فهو يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل اقتصاد عن عشرة من الموضوعات التنظيمية الأحد عشر التي يتناولها، ويقدم ترتيب الاقتصادات عن هذه الموضوعات العشرة حسب الموضوع وحسب الترتيب الإجمالي أيضا. ويجب هنا التحلي بالقدرة على الاجتهاد في تفسير تلك المقاييس الخاصة بأي اقتصاد، وفي تحديد مسار الإصلاح التنظيمي المعقول اقتصاديا والممكن سياسياً.

ومن الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير، عن نتائج غير متوقعة، فقد يأتي ترتيب مراكز بعض الاقتصادات مرتفعا على نحو مفاجئ على بعض المؤشرات. وقد تأتي بعض الاقتصادات التي حققت نموا سريعا أو اجتذبت قدرا كبيرا من الاستثمارات في مراتب أدنى من اقتصادات أخرى تبدو أقل نشاطا. وخلال تطورها ونموها، قد تضيف الاقتصادات أو تحسن أنظمتها التي تحمي المستثمرين وحقوق الملكية. وعادة ما يقوم كثير من الاقتصادات أيضا بتبسيط أنظمة أنشطة الأعمال القائمة وإلغاء الأنظمة القديمة. ومن النتائج التي توصل إليها التقرير أن الاقتصادات الديناميكية الآخذة في النمو تواصل إصلاح وتحديث أنظمة أنشطة الأعمال وطرق تطبيقها، في حين مازال الكثير من الاقتصادات الفقيرة يستخدم قواعد تنظيمية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

ولكن بالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاح، فإن مقدار التحسن الواجب تحقيقه بالقيمة المطلقة على مؤشرات بيئتها الإجرائية المتاحة لأصحاب الأعمال المحليين يفوق في أهميته ترتيبها النسبي بين الاقتصادات الأخرى. ومن أجل المساعدة على تقييم المستوى المطلق للأداء التنظيمي وكيفية تحسينه بمرور الوقت، فإن تقرير العام الحالي يعرض مرة أخرى مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء، ويظهر هذا المقياس مدى ابتعاد اقتصاد ما عن "الحد الأعلى للأداء" والذي يمثل أعلى مستوى مسجل للأداء على كل مؤشر في جميع الاقتصادات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2003.

وفي أي نقطة زمنية يظهر مقياس الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء مدى ابتعاد أي اقتصاد عن أعلى مستوى للأداء. وتسمح مقارنة الدرجة الخاصة بأي اقتصاد عند نقطتين زمنيتين بتقييم مقدار التغيير المطلق في البيئة التنظيمية التي يقيسه التقرير في

وخلال العقد الماضي، تعمل الحكومات حول العالم بنشاط على تحسين البيئة التنظيمية للشركات المحلية. ووضع معظم الإصلاحات المتعلقة بموضوعات ممارسة أنشطة الأعمال في برامج عامة للإصلاح بهدف تعزيز القدرة التنافسية، كما هو الحال في كولومبيا وكينيا وليبيريا والاتحاد الروسي. وفي إطار هيكله برامجها الإصلاحية لبيئة الأعمال، تستخدم الحكومات مصادر بيانات ومؤشرات متعددة. ويمثل هذا إقرارا بحقيقة أن بيانات ممارسة أنشطة الأعمال في حد ذاتها توفر برنامج عمل غير كامل للنجاح في الإصلاحات التنظيمية.¹⁸ وتجسد أيضا ضرورة الاستجابة لكثير من أصحاب المصلحة بشأن قضايا ومشاكل مهمة في النقاش حول الإصلاح.

وحين تشارك مجموعة البنك الدولي مع الحكومات في موضوع تحسين مناخ الاستثمار، فإن الحوار يستهدف تشجيع الاستخدام الحرج لبيانات

الموضوعية القابلة للتطبيق والتي توفر رؤى فريدة للممارسات الجيدة في أنحاء العالم. فالحكومة الإصلاحية التي تبحث عن قصص نجاح في أنظمة أنشطة الأعمال تعثر على ضالتها في نماذج واردة في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (راجع الإطار 2.2). فالمملكة العربية السعودية، مثلاً، استخدمت قانون الشركات الفرنسي نموذجاً لتنقيح قانونها. وربما تتطلع حكومات عدة في أفريقيا إلى موريشيوس – وهي الأقوى أداءً في المنطقة على صعيد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال – بوصفها مصدراً للممارسات الجيدة للإصلاح يلهم الإصلاحات التنظيمية في بلدانها. وكانت الحكومات تتبادل المعرفة عن أنظمة أنشطة الأعمال قبل بدء مشروع ممارسة أنشطة الأعمال. لكن المشروع زاد من يسر هذه العملية بإنشاء لغة مشتركة تقارن بين أنظمة أنشطة الأعمال حول العالم.

الإطار 2.2 كيف تستخدم الاقتصادات المختلفة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في برامج الإصلاح التنظيمي

لضمان تنسيق الجهود عبر مختلف الوكالات، قامت اقتصادات مثل بروناي دار السلام وكولومبيا ورواندا بتشكيل لجان للإصلاح التنظيمي تتبع رئيس الدولة مباشرة. وتستخدم هذه اللجان مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال بوصفها أحد المدخلات لإثراء برامجها لإصلاح بيئة الأعمال. وقد شكل أكثر من 45 اقتصاداً آخر مثل هذه اللجان على المستوى الوزاري. وفي شرق وجنوب آسيا تشمل هذه الاقتصادات جمهورية كوريا وماليزيا والفلبين وتايوان والصين وفيتنام. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المغرب و المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: كرواتيا وجورجيا وكازاخستان وكوسوفو وجمهورية القرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وملدوفا ومونتيجرو وبولندا والاتحاد الروسي وطاجيكستان وأوكرانيا وأوزبكستان. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: بوتسوانا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وغينيا وكينيا وليبيريا وملاوي ومالي ونيجيريا وسيراليون وتوغو وزامبيا. وفي أمريكا اللاتينية: شيلي وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان وغواتيمالا والمكسيك وبنما وبيرو.

ومنذ عام 2003، سجلت الحكومات أكثر من 530 إصلاحاً تنظيمياً التي أعلنت من قبل تقارير ممارسة أنشطة الأعمال. وتبادل اقتصادات عديدة المعرفة بشأن عملية الإصلاح التنظيمي المتعلقة بمجالات تقييمها تقارير ممارسة أنشطة الأعمال. ومن بين أكثر الأماكن شيوعاً لتبادل هذه المعرفة فعاليات تعلم الأقران، وورش العمل حيث يجتمع مسؤولون من مختلف الحكومات في أنحاء منطقة معينة أو حتى من أنحاء العالم لمناقشة التحديات أمام الإصلاح التنظيمي ولتبادل خبراتهم. وفي السنوات الأخيرة، تمت مثل هذه الفعاليات في بنما وكولومبيا (بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) وفي جنوب أفريقيا (بالنسبة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء) وفي جورجيا (بالنسبة لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى) وفي ماليزيا (بالنسبة لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ) وفي المغرب (بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

ولا يتوفر دليل على أن إصلاحات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تستبعد الإصلاحات في مجالات أخرى، مثل سياسة المالية العامة أو في مجال التعليم والصحة. ويزداد إدراك الحكومات، في الواقع، بأن تحسين القدرة التنافسية ونهضة مناخ أفضل لنشاط القطاع الخاص يتطلب تدابير عبر جبهة واسعة، بمعالجة عوامل وسياسات تتجاوز كثيراً ما تستعرضه مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال.

وفي غضون سنوات عديدة من المشاركة مع السلطات في عدد كبير من الاقتصادات، لم ير فريق ممارسة أنشطة الأعمال أن سبب العقبة الرئيسية أمام، مثلاً، إصلاح الإدارة الضريبية أو إنفاذ العقود هو السرعة الكبيرة في إصلاح مجالات أخرى من السياسات. وعلى نحو متزايد، يبدو أن العكس صحيح، حيث تدرك الحكومات أوجه التضايف للإصلاحات المتعددة الأوجه في نطاق واسع من المجالات. وعلاوة على ذلك، ولأن المجالات التي تقيسها مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال تغطي الكثير من الإدارات الحكومية – في العادة وزارات العدل والتجارة والصناعة والمالية والتبادل التجاري والطاقة، على سبيل المثال لا الحصر – فإن العبء الإداري للإصلاحات التنظيمية يتم اقتسامه بالتساوي.

ويساعد عامل آخر أيضاً على الحفاظ على اهتمام صانعي السياسات ببيانات التقرير. فمن التحديات الرئيسية تنفيذ سياسات اقتصادية متسقة في مواجهة اقتصاد عالمي سريع التغير وتوقعات اقتصادية غير واضحة. ويكمن كثير من العوامل التي تصوغ البيئة التي توضع فيها السياسات الاقتصادية خارج سيطرة معظم صانعي السياسات، وخاصة من هم في العالم النامي. بيد أن القواعد والأنظمة التي تطبقها الحكومات لتدعيم نشاط القطاع الخاص هي في الأساس محلية الصنع. سواء كانت هذه القواعد تمثل أعباء معقولة أو مفرطة، وسواء خلقت حوافز مشوهة أو ساعدت في تهيئة فرص متساوية، وسواء حافظت على الشفافية أو شجعت على قدر كاف من المنافسة، فكل ذلك يدخل أساساً في نطاق سيطرة الحكومة.

نظرة متبصرة في الممارسات الجيدة

مع زيادة فهم الحكومات في غضون العقد الماضي لأهمية تنظيم الأعمال باعتباره قوة محركة للقدرة التنافسية، تحوّلت إلى تقارير ممارسة أنشطة الأعمال باعتبارها مخزناً للبيانات

1. هذه هي الإصلاحات التي علم فريق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أن المعلومات التي وردت في التقرير ساعدت في صياغة جدول أعمال الإصلاح.

القوانين أو الأنظمة ذات الصلة

تستند معظم المؤشرات إلى القوانين والأنظمة. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال بملء الاستطلاعات كتابياً، ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والأنظمة وجدول الرسوم ذات الصلة، مما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية. ولا يشكل سحب عينات ممثلة لإجابات المشاركين في الاستطلاعات أي مشكلة، حيث يتم جمع نصوص القوانين والأنظمة والإجابات ذات الصلة، ثم تخضع للفحص والاختبار للتأكد من دقتها. فعلى سبيل المثال، سيفحص فريق التقرير القانون التجاري لليونان للتأكد من شرط الحد الأدنى لرأس المال، ويدرس قانون البنوك في غانا لمعرفة ما إذا كان المقترض له الحق في الحصول على بيانات عنه بمكتب الائتمان، ويقرأ قانون الضرائب في غواتيمالا للتعرف على رسوم الضرائب المطبقة. وفي الواقع، فإن 72 في المائة من البيانات الواردة في مؤشرات التقرير تستند إلى قراءات للقوانين. ومن الناحية المبدئية في هذه الحالات، فما دام لا توجد مشاكل في اللغة، يكون دور المساهمين في الأغلب استشارياً، بالمساعدة في تعزيز فهم فريق التقرير للقوانين والأنظمة، ويحدث تناقص سريع في الغلة عند تزايد عددهم.

وفيما يتعلق بنسبة 28 في المائة الأخرى من البيانات فإن الفريق يجري مشاورات موسعة مع العديد من المساهمين لحد من أخطاء القياس. وفيما يتعلق ببعض المؤشرات – مثلاً، من يتعاملون مع تراخيص البناء، وإنفاذ العقود، و تسوية حالات الإعسار – فإن مكوّن الوقت وجزء من تكلفة المكوّن (حين تغيب جداول الرسوم) تستند إلى الممارسة الفعلية وليس إلى نصوص القوانين. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من الاجتهاد. ولذلك، يقوم منهج التقرير على العمل مع العمال في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بهذه المعاملات. واتباع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل بدء النشاط التجاري أو تسجيل مبنى، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ونمطية مع هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة. وحين تختلف تقديرات الوقت، تجري تفاعلات أخرى مع المشاركين في الاستطلاع لتقريب الآراء على تقدير واحد أو نطاق ضيق يعكس أغلبية الحالات السائدة.

على الترتيبات القانونية والأنظمة، فإن معظم المشاركين يعملون في مهن قانونية، كالمحامين والقضاة وكتّاب العدل. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستطلاع الخاص بالمعلومات الائتمانية. كما أجب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون والمهندسون وغيرهم من المهنيين على الاستطلاعات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء. وقدم مسؤولون رسميون في أماكن عامة معينة (مثل أمناء السجلات في السجل التجاري أو العقاري) معلومات أيضاً تم إدراجها في المؤشرات.

ولا يجري التقرير استطلاعات للشركات لسببين رئيسيين اثنين. يتعلق السبب الأول بمدى تواتر مشاركة الشركات في المعاملات التي تعرضها المؤشرات وهو ضعيف في العادة. فعلى سبيل المثال، تمر أي شركة بعملية بدء النشاط التجاري مرة واحدة في حياتها، في حين أن محامي تأسيس الشركات قد يقوم بالعشرات من عمليات التأسيس خلال عام واحد. ولذلك فإن محامي تأسيس الشركات وغيرهم من الخبراء الذين يقدمون معلومات للتقرير هم أكثر قدرة على تقييم عملية بدء النشاط التجاري من الشركات نفسها. أما السبب الثاني فهو أن استطلاعات التقرير تجمع في الأغلب معلومات قانونية وهو ما قد لا تكون الشركات على دراية تامة بها. فقليل من الشركات، على سبيل المثال، تعلم عن الكثير من الإجراءات القانونية المتعلقة بحل النزاعات التجارية عبر المحاكم، حتى لو كانت مرت هي نفسها بهذه العملية. لكن المحامي المتخصص في الدعاوى لن يصعب عليه تحديد جميع الخطوات اللازمة.

والعملية السنوية لجمع البيانات هي تحديث لقاعدة البيانات. ويفحص فريق ممارسة أنشطة الأعمال والمساهمون مدى تغير الإطار التنظيمي بطرق ذات صلة بالسمات التي تعرضها المؤشرات. ولذلك، ينبغي النظر إلى عملية جمع البيانات باعتبارها إضافة كل سنة للرصيد القائم من المعرفة التي ظهرت في تقرير السنة السابقة، لا باعتبارها عملية خلق لمجموعة من البيانات الجديدة تماماً. فيما يلي مثال على ذلك: في تقريبي 2012 و2013 شهد 13 اقتصاداً على المعدّل تغييرات في تشريعات تؤثر على النقاط الواردة في مؤشر حماية المستثمرين. ولم تتغير بيانات حماية المستثمرين لجميع الاقتصادات الأخرى.

ممارسة أنشطة الأعمال، لشحن القرار وتشجيع الإصلاحات الواسعة النطاق بغرض تعزيز مناخ الاستثمار بدلا من التركيز الضيق على تحسين الترتيب في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتستخدم مجموعة البنك الدولي رزمة واسعة من المؤشرات والتحليلات في هذا الحوار حول السياسات، بما في ذلك المؤشرات العالمية لرصد الفقر، ومؤشرات التنمية في العالم، ومؤشرات أداء الخدمات اللوجستية، وكثير غيرها. وقد أتاحت مبادرة البيانات المفتوحة توفير البيانات الخاصة بكثير من هذه المؤشرات بشكل ميسر للجمهور على الموقع التالي <http://data.worldbank.org>.

منهجية إعداد التقرير والبيانات

تستند بيانات التقرير إلى القوانين والأنظمة المحلية، بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية. وتغطي البيانات 189 اقتصاداً – منها اقتصادات صغيرة وبعض أكثر اقتصادات العالم فقراً التي لا يتوفر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات، إن كانت هناك أي بيانات على الإطلاق. (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، راجع قسم ملاحظات على البيانات). ويستخدم التقرير 4 مصادر رئيسية للمعلومات: المشاركين في تعبئة استطلاعات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وحكومات الاقتصادات التي يغطيها التقرير، وخبراء مجموعة البنك الدولي بالمناطق.

المشاركون في استطلاعات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية، ساعد أكثر من 25 ألف مهني في 189 اقتصاداً في توفير البيانات التي تثرى مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر من 10,200 مهني¹⁹. ويتضمن الجدول 21.2 في ملاحظات البيانات قائمة بعدد المشاركين في الاستطلاعات الخاصة بكل مجموعة مؤشرات. ويظهر موقع ممارسة أنشطة الأعمال عدد المشاركين في الاستطلاع لكل اقتصاد ولكل مؤشر. والمشاركون هم مهنيون يديرون عادة أو يقدمون الاستشارات بشأن الاشتراطات القانونية والتنظيمية التي يغطيها كل موضوع من موضوعات التقرير. ويتم اختيارهم على أساس خبراتهم في المجالات المعنية التي يغطيها التقرير. وبالنظر إلى التركيز

الحكومات وخبراء مجموعة البنك الدولي بالمناطق

بعد تلقي الاستطلاعات المستوفاة من المشاركين في الاستبيان الخاص بممارسة أنشطة الأعمال، والتحقق من المعلومات مقارنة بالقوانين، وإجراء تحريات للمتابعة و لضمان أن كل المعلومات ذات الصلة يجري عرضها، يعرض فريق ممارسة أنشطة الأعمال النتائج الأولية للتقرير مع الحكومات عن طريق مجلس المديرين التنفيذيين وخبراء مجموعة البنك الدولي بالمناطق (راجع الشكل 2.3). وعن طريق هذه العملية يمكن للسلطات الحكومية والخبراء المحليين بمجموعة البنك الدولي في 189 اقتصاداً يغطيها التقرير أن يحدروا الفريق بشأن، مثلاً، إصلاحات تنظيمية لم يذكرها المشاركون في الاستطلاع أو إنجازات إضافية لإصلاحات تنظيمية معروضة بالفعل في قاعدة البيانات. واستجابة لهذه المعلومات التقييمية، يعود فريق التقرير إلى خبراء القطاع الخاص المحليين للمزيد من التشاور والتأكد، إذا تطلب الأمر. علاوة على ذلك، يرد الفريق رسمياً على الملاحظات الواردة من الحكومات والخبراء بالمناطق ويقدم تفسيرات لتبرير قرارات الترتيب.

تحسين المنهجية

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسناً مستمراً مع مرور السنين. فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 في المائة

إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل بعد العام الأول من جمع البيانات، بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء. وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري. فشرط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب المشاريع المحتملين. فتقرير ممارسة أنشطة الأعمال كان يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي العديد من الاقتصادات، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً، ومن أجل تجسيد العقبة ذات الصلة أمام الدخول إلى السوق، فقد استخدم الحد الأدنى لرأس المال المدفوع بدلاً من الحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

ويتضمن تقرير هذا العام تحديثاً للمنهجية في مجموعتين من المؤشرات: دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. وفيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود، لم تعد المستندات المطلوبة لغرض المعاملة التفضيلية فحسب مدرجة على قائمة المستندات (مثلاً، شهادة منشأة إذا كان الاستخدام للتأهيل فقط للرسم التفضيلي بموجب اتفاقية تجارية). أما فيما يتعلق بدفع الضرائب، فإن الضرائب على الوقود لم تعد مدرجة في إجمالي سعر الضريبة بسبب صعوبة احتساب هذه الضرائب الصغيرة. وما زالت الضرائب على الوقود تحتسب في عدد المدفوعات.

بالإضافة إلى ذلك فإن القاعدة التي تحدد أن يستغرق كل إجراء يوماً واحداً على الأقل قد أزيلت

بالنسبة للإجراءات التي يمكن استكمالها إلكترونياً خلال بضع ساعات. حين أعدت المؤشرات لأول مرة عام 2002، لم تكن الإجراءات الإلكترونية منتشرة على مستوى العالم. وفي السنوات التالية كان هناك تسارع مبهر في وثيرة اعتماد الحكومات والقطاع الخاص لأحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم مختلف الخدمات. وفي حين أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لم ير ضرورة لوضع قاعدة منفصلة لاحتساب الإجراءات عبر الإنترنت، فإن الانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيا الجديدة اليوم يشير إلى أن مثل هذا التمييز له مبرره الآن وقد تغيرت منهجية التقرير هذا العام لتجسد هذه الممارسة. ويؤثر هذا التغيير على مؤشر الزمن لبدء النشاط التجاري استخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل العقارات.²⁰ وفيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن استكمالها عبر الإنترنت، فإن الزمن المستغرق محدد الآن بنصف يوم بدلاً من يوم كامل.

تعديل البيانات

يجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في ملاحظات على البيانات، وكذلك في موقع ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على السلاسل الزمنية للبيانات الخاصة بكل مؤشر وكل اقتصاد على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو الاقتصاد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة

الشكل 2.3 دورة جمع بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال



ممارسة أنشطة الأعمال غير مرتبطة فعليا ارتباطا وثيقا مع الردود اللاحقة على مستوى الشركات، مما يوفر أدلة على أن الصفقات لا القواعد هي السائدة في أفريقيا. ويخلص المؤلفون إلى أن الفجوة بين الأوضاع القانونية والفعلية تنمو مع العبء التنظيمي الرسمي. وتظهر الأدلة أيضا أن زيادة الإجراءات المرهقة تفتح مجالاً أكبر لعقد الصفقات وأن الشركات ربما لا تتحمل التكلفة الرسمية للامتثال لكنها مع ذلك تدفع كي تتجنبها.

16. تتاح ملحوظة فنية عن أسلوبي التجميع والأوزان المختلفين على موقع تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (<http://www.doingbusiness.org>).

17. للمزيد من التفاصيل، راجع الفصل المتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء.

18. تعرض دراسة تستخدم مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الصعبة في استخدام مؤشرات مصنفة في تحديد أولويات الإصلاح (كراي وتاوارا 2011)، في حين أن 10,200 مساهم قدموا معلومات لتقرير هذا العام، فإن كثيرا منهم ملاً استطلاعاً لأكثر من مجموعة من مجموعات مؤشرات التقرير. وفي الواقع، فإن مجموع عدد المساهمات التي تم تلقيها لتقرير هذا العام زاد على 13 ألف مساهمة، وهو ما يمثل مقياساً حقيقياً لما تم تلقيه من معلومات. ويزيد متوسط عدد المساهمات لكل مجموعة مؤشرات وكل اقتصاد عن 6 بقليل. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي <http://www.doingbusiness.org/contributors/doing-business>.

20. فيما يتعلق بقاعدة توصيل الكهرباء وهي أن كل إجراء لا بد أن يستغرق يوماً واحداً على الأقل فما زالت مطبقة لأنه في الممارسة العملية ليس هناك حالات يمكن فيها استكمال الإجراء تماماً عبر الإنترنت خلال أقل من يوم. فعلى سبيل المثال، ورغم أنه في بعض الحالات يمكن طلب توصيل الكهرباء عبر الإنترنت فإن الشروط الإضافية تعني أن العملية لا يمكن استكمالها خلال أقل من يوم واحد.

قائمة تشر على موقع ممارسة أنشطة الأعمال (<http://www.doingbusiness.org>) وفي الجزء الخاص بالشكر والتقدير في نهاية هذا التقرير.

9. كابلان ويديرا وسيرا 2011، وكونات وميليتس 2007، وميكو وباجيس 2006، وكارديناس وروزو 2009، ودوليك فريترز وويترز إيمر 2006، وكيكون وبابويانو 2007، وكلاير ولوين وكيسادا ديلجادو 2009، وبرانستيتز وآخرون 2013، وبرون 2011 و2013، وشارما 2009.

10. شنايدر 2005، لابورتا و شلايفر 2008.

11. <http://www.enterprisesurveys.org>.

12. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "مؤشرات تنظيم سوق المنتجات"، <http://www.oecd.org>. يجري تقسيم المقاييس إلى 3 عائلات عامة تعرض سيطرة الدولة والعقبات أمام زيادة الأعمال والحواجز أمام التجارة الدولية والاستثمار. والبلدان التسعة والثلاثون الواردة في مؤشرات تنظيم الأسواق الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وجمهورية التشيك الدنمارك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيسلندا والهند وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا ولوكسمبورج والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وروسيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

13. يستخدم تقرير القدرة التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي مجموعات بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في بدء النشاط التجاري وتوظيف العمال وحماية المستثمرين والحصول على الائتمان (الحقوق القانونية) وهو ما يمثل 7 من إجمالي 113 مؤشراً مختلفاً (أو 6.19%).

14. أنشأ المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر القدرة التنافسية العالمية أساساً من بيانات ثانوية. فعلى سبيل المثال، يستخدم بيانات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، ومعدلات الانتشار للعديد من التكنولوجيات من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومعدلات التسجيل بالمدارس ومؤشرات الصحة العامة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، ومؤشرات من مصادر أخرى مماثلة من بينها ممارسة أنشطة الأعمال. وهو يستكمل أيضاً البيانات الثانوية ببعض البيانات الأولية التي تم جمعها من استطلاعات للرأي مستندة إلى عينات صغيرة نسبياً من مديري الشركات (استطلاعات رأي المسؤولين التنفيذيين) لمكونات تشكل 64% من المؤشرات التي يتعرض لها المؤشر الرئيسي. وعلى النقيض فإن مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال تستند تماماً إلى بيانات أولية.

15. هالوارد دريماير، وخون جوش، وبريتشت 2010)، تحليل البيانات من استطلاعات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء يظهر أن المقاييس القانونية، مثل مؤشرات

لأغراض البحث، يتم حساب مجموعة البيانات على نحو عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، بما في ذلك ما هو مذكور في القسم السابق، وأي تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيات. ولا يتم احتساب مجموعة البيانات على نحو عكسي في التنقيحات السنوية فيما يتعلق ببيانات نصيب الفرد من الدخل (أي حين تقوم المصادر الأصلية للبيانات بتعديل بيانات نصيب الفرد من الدخل، فإن التقرير لا يحدّث قياسات التكلفة للسنوات السابقة). ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في الدراسات الأساسية.

وتتوفر معلومات عن التصحيحات للبيانات في ملاحظات عن البيانات وعبر الموقع الإلكتروني. كما تتيح إجراءات الشكاوى المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعترضات على البيانات المنشورة. وخلال العام الماضي، تلقى الفريق ورد على أكثر من 140 استفساراً عن البيانات. وانتهت هذه الاستفسارات بتصحيح أقل من 8.5 في المائة من نقاط البيانات. وفي حال ثبوت أي أخطاء بعد التحقق من البيانات، يجري تصحيحها على وجه السرعة.

الملاحظات

1. البنك الدولي 2005، ستامبيني وآخرون 2011.
2. راجع، مثلاً، أليسينا وآخرون (2005)؛ بيروتي وفولبين (2005)؛ فيسمان وساريا ألبندي (2010)؛ أنونيس وكافالكانتي (2007)؛ بارسيغيان (2008)؛ كلاير، ولوين وكيسادا ديلجادو (2009)؛ فرويند وبولواكي (2008)؛ تشانج، وكالتاني ولويرا (2009)؛ هلبمان، وميليتس وروينشتاين (2008)؛ كلاير، وليفين وراجان (2006)؛ البنك الدولي (2005)؛ أرنانيا ولوساردي (2010).
3. ديانكوف، ولا بورتا وآخرون 2001.
4. تشمل هذه الدراسات ديانكوف وآخرون (2002)؛ ديانكوف وشلايفر (2007)؛ ديانكوف وآخرون (2008)؛ ديانكوف وفامر (2010)؛ ديانكوف وآخرون (2003)؛ ديانكوف وآخرون (2008)؛ بوتيرو وآخرون (2004)؛ ديانكوف وآخرون (2010).
5. للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن كيفية تجميع الترتيب الكلي، راجع الفصل عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء.
6. <http://www.doingbusiness.org>.
7. دو سوتو 2000.
8. توزع الاستطلاعات سنوياً على خبراء محليين في 189 اقتصاداً لجمع وتحديث البيانات. وتذكر أسماء الخبراء المحليين لكل اقتصاد على

WWW.DOINGBUSINESS.ORG

